الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد أحمد دراية – أدرار –
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية
قسم العلوم الانسانية تخصص : مغرب عربي معاصر

قانون الأهالي و تأثيره على الشعب الجزائري 1870 م

مذكرة تخرج مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر.

إعداد الطالبتين:
- لعروسي فاطمة الزهراء
- الخير زهراء

إشراف الأستاذ:
د. علي زين العابدين

لجنة المناقشة

د. مشاور صيفي	محاضر أ	رئيسا
د. علي زين العابدين	محاضر أ	مشرف و مقررا
د. صديقي بلال	محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 1442–1443هـ، 2021–2022م.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): علي زين العابدين
المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـ: قاسيون وأهلي وتأثيره على الشعب الجزائري 1830-1962م
من إنجاز الطالب(ة): الحسين الزهراء
و الطالب(ة): لعروسي فاطمة الزهراء،
كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
القسم : العلوم الإنسانية
التخصص: المغرب العربي المعاصر
تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/31

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

أدرار في: 12/ 06/ 2022

مساعد رئيس القسم:

مساعد رئيس قسم العلوم الإنسانية
مكلف بمهام التدريس والبحث العلمي
د. بابا عبد الله

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
قسم العلوم الإنسانية
جامعة أدرار

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله الحمد الله الذي ووفقني إلى إتمام بحثي العلمي هذا بخيروعافية ،وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة.

*بعد الشكر لله والثناء عليه أهدي ثمرة عملي إلى من أُفضلها على نفسي ولم فقد ضحت من أجلي في سبيل إسعادي على الدوام أمي الحبيبة.

نسير في دروب الحياة ويبقي من يسيطر على اذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الحنون والمبتسم الذي لم يبخل علي بإرشاده ونصائحه على الدوام شفاه الله أبي العزيز.

إخوتي وأخواني وزوجاتهم أطال الله في عمرهما والى أبنائهم كل واحد بإسمه الى العنصر الفعال في العائلة جويرة الخير الى كل عائلة الخير من شمال الجزائر البليدة الى جنوب الصحراء الجزائرية رقان بقصر تيمادنين .

*إلى جميع طلبة قسم التاريخ وخاصة إلى من تقاسمت معي جميع بحوثي زميلتي وصديقتي كريمة بيداري إلى من ساعدني وأكن له احترامي زميلي الاستاذ رقادي العيد .وزميلتي خضر العيادي

إلى من تقاسمت معي بحثى هذا فاطمة الزهراء لعروسي .

إلى زميلتي في السكن وأصدقائي وخاصة أمينة علي كاسوا*

الى كل من قدم لي يد العون والمساعدة أستاذي ع عبد الرحمان .*

الى كل من ساعدني في تنظيم بحثنا الاستاذ فاني والخير عبد السميع جزاهم الله خير .

الى صديقة طفولتي عائشة وزملائى في العمل متوسطة محجوب محمد تيمادنين .

الى أبناء أخوتي *شمس ، وتوأم الروح زكرياء ومريم ، الحسن وهناء ' فاطمة الزهراء ومحمد ، صهيب وعبد الله وتسنيم وفاء وصلاح وهمام *

الخير زهراء

الاهداء

إلى الينبوع الذي لايمل العطاء الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى والدتي العزيزة "فاطمة لعروسي".

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح والذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر .

إلى والدي العزيز "محمد لعروسي "

إلى من لايبخل ولايمل عليا من دعواته في كل خطوة خطوتها في مراحلي الدراسية الراجية من المولى عز وجل أن يسكنه فسيح جناته .

الى جدي الغالي إسماعيل (رحمة الله عليه)

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي الى .

أخواتي الغاليات "خديجة ,مبروكة ,مريم .محمد الامين ,ع الله .

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والابداع ،الى من تكاتفنا يداً بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا .

إلى صديقاتي وزميلاتي خاصة (بسمة لعروسي)

إلى من علموني حرفاً من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى

عبارات في العلم إلى من صاغوا من علمهم حروفاً ومن فكرهم منارة تنير مسيرة العلم والنجاح الى أساتذتي الكرام .

وفي الأخير أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن أجد القبول والنجاح.

لعروسي فاطمة الزهراء

شكر وعرفان

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار هو العلي القهار الأول والأخر والظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لاتحصى، وأغدق علينا برزقه الذي لايفنى، وأنار دروبنا، فله جزيل الحمد والثناء العظيم ، هوا الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله "محمداً بن عبد الله "عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين ،فعلمنا مالم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أننا نرفع كلمة شكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور زين العابدين الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ودعمه وإرشاداته المتواصلة .

والشكر موصول للأساتذة سودي محمد وأستاذ التربص عبادو عبد القادر الذين تكرمو علينا بتوجيهاتهم المعنوية، دون أن ننسا الاستاذ حرمة محمد و زميلنا بالقسم رقادي العيد الذي ساعدنا بصفة مطلقة ولم يبخل علينا بأفكاره.

كما أتقدم بجميل الشكر إلى عائلة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية عامة وإلى قسم التاريخ خاصة, وإلى السادة الأساتذة الكرام الذين لم يبخلو علينا في توجيهاتهم القيمة ومعرفتهم الثمينة راجين من الله عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء ويدخلهم الجنة.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب وبعيد .

وفي الاخير لايسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد،والعفاف ،والغنى، والرشاد، وأن يجعلنا هداة مهتدين .

***لعروسي فاطمة الزهراء**

***الخير الزهراء**

قائمة المختصرات

اللغة العربية:

الرمز	معناه
تر	ترجمة
تح	تحقيق
ج	جزء
ط	طبعة
ص	صفحة
د.ت	دون تاريخ
تح	تحقيق

مقدمة

مقدمة

إن المعلوم المؤكد إن معظم الدرسات التاريخية المتعلقة بجرائم الاحتلال الفرنسي للجزائر، وماقامت به فرنسا الاستعمارية في حق جميع الشعوب التي إستعمرتها عامة والجزائرخاصة طبقت عليها سياستها التعسفية الإجرامية معتمدة في ذلك على وسائل التنكيل والتعذيب والابادة الجماعية ...وهكذا سعت فرنسا الاستعمارية إلى إصدار عدت قوانين إجرامية كانت من إخطر القوانين في تاريخ البشرية وهو مايعرف بقانون الأهالي أو مايطلق عليه تسميت الأنديجينيا الذي بدأت بوادره منذ 1870 وسعت إلى تطبيقه وتنفيذه في 28 جوان1881 وكانت له عدت نتائج وإنعكاسات على الشعب الجزائري .

التعريف بالموضوع: منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر علم 1830 طبقت فرنسا ترسانة من القوانين التعسفية وكانت الغاية من ذلك إثبات وجودها وضمان سيطرتها بشكل كلي فهي تعتبر الجزائر وريثها ولايمكن التخلي عنها ومن بين هاته القوانين قانون الأهالي الذي تم فرضه على الشعب الجزائري منذ1870وهو من أخطر القوانين وماله من تأثير مباشر وغير مباشر وهذا ماشتملت عليه موضوع دراستنا،ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: ماطبيعة قانون الاهالي؟ ومامدى تأثير قانون الأهالي على الجزائريين،وماهي أهم إنعكاساته على الشعب الجزائري؟

أهمية الدراسة:

تكمل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أخطر القوانين الإستعمارية التي طبقتها فرنسا ومامدى تأثيرها، ومن إجراءات الدراسة كونها تضيف رصيد علميا ومعرفيا للقارئ والمتعلم قد يكون فائدة للباحثين حول هذا القانون اهم مجرياته .

أسباب إختيار الموضوع :

هناك أسباب عديدة دفعتنا للإختيار هذا الموضوع، بحيث لم يكن إختيارنا هذا عفوياً أو إعتباطياً، و إنما يرجع لعدة أسباب ولعل من بينها :

أسباب ذاتية:

تكمن في رغبتنا الشخصية في إثراء الرصيد المعرفي، والتعرف أكثر على قانون الأهالي وحجم التأثيرات التي سببها على المجتمع الجزائري.

أسباب موضوعية:

– محاولة إعطاء صورة واضحة لقانون الأهالي من خلال مضمونه، وأهم المخالفات التي طبقت على الشعب الجزائري ما مدى تقبل الجزائرييلهذا القانون .

– قلة البحث والدراسات حول الموضوع بحسب محاولتنا لفتت الإنتباه الى ضرورة الدراسة لمثل هاته المواضيع التي ترتبط إرتباطاً مباشراً بالمجتمع الجزائري.

– قلة الأبحاث العلمية التي تتحدث باللغة العربية عن هذا الموضوع.

– مُحاولة فك الغموض وإعطاء صورة واضحة لقانون الأهالي وأهم الانعكاسات التي خلفتها.

– معرفة طبيعة الحالة التي عاشها الجزائريون خلال تلك الفترة، أو بلأحرى في ظل وجود تلك القوانين الردعية التعسفية.

– دراسة ومحاولة التعمق أكثر في هذا الموضوع لمعرفة الوجه الحقيقي لفرنسا.

الدراسات السابقة : من خلال دراستا لموضوع قانون الأهالي، إتضح لنا بعض الدراسات التي تناولت موضوع القوانين التعسفية بصفة جزئية، في حين نجد أن البعض أشار إليها بصفة مُطلقة وعمق فيها بعض الشيئ. ومن أهم تلك المواضيع نذكر منها كالأتي :

* مذكرة نماذج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين في عهد الجمهورية الثالثة 1881-1912م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص: تاريخ الجزائر المعاصر، لطالب:محمد بن موسى.

* مذكرة قانون الأهالي1881وتأثيراته الإقتصادية والإجتماعية على الشعب الجزائري، مشروع مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، للطالبة بورقعة خولة .

* مذكرة قانون الأهالي وتأثيره على المسلمين الجزائريين، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص: المغرب العربي المعاصر للطالبين إبراهيم بوعمرة، محمد عبد الكامل صياغ.

أهداف الدراسة وأهميتها :

تكمن أهمية هذه الدراسة في توجيه الأنظار على أحد أخطر القوانين الإستعمارية الجائرة التي طبقت على المجتمع الجزائري، و محاولة معرفة حجم التأثيرات التي سببها هذا القانون على الجزائريين، ومحتوى هذا القانون وأهم التعديلات التي مسته في الجزائر منذ صدوره، وقد يكون الهدف منه بقصد فرض النظام والإ نضباط حول ماتم فرضه في صفوف الجزائريون من قوانين تعسفية التي فرضت على الشعب الجزائري في ظل الحكم العسكري إبان الاحتلال.

الإطار الزماني والمكاني للموضوع:

الإطار الزماني للموضوع:الفترة الممتدة مابين 1870-1881م

الإطار المكاني للموضوع: الجزائر

منهج الدراسة :

في محاولة لدراستنا حول موضوع قانون الأهالي وتأثيره على الشعب الجزائري وبالنسبة للتحكم المنهجي في المادة العلمية التي إستطعنا الحصول عليها إعتمدنا تقريباً على منهجية تجمع بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي .

المنهج التاريخي :بإعتباره المنهج الملازم لكل الدراسات التاريخية من جانب، ومن جانب آخر إعتمدنا عليه من خلال ربطه بالتاريخ الذي ظهرفيه. والأحداث المسايرة له على المستوى الداخلي والخارجي .

المنهج الوصفي: تم الاعتماد على عرض قانون الأهالي والتعريف به ومدى انعكساته على الشعب الجزائري.

المنهج التحليلي: هو الأخر سمح بتحليل دراستنا للموضوع تحليلًا موضوعياً، ومكننا من إظهار

أبعاد وخلفيات الإدارة الإستعمارية من وراء سنها لهاته القوانين، وساعدنا في تحليل مواد قانون الأهالي والقوانين الأخرى التي تطرقنا إليها تحليلًا قانونياً وفق متطلبات الدراسات القانونية، وكذا تحليل الإنعكاسات التي طالت المجتمع الجزائري جراء القوانين التعسفية الفرنسية .

هيكل الموضوع:

تناولنا في دراستنا لهذا الموضوع خطة تتضمن فصلين هي على النحو التالي:

الفصل الأول: المعنون بالسياسة الاستعمارية بحيث تطرقنا فيها حول مفهوم السياسة الاستعمارية، وأبرزنا فيها أهدافها ثم عرجنا على دراسة قانون الأهالي 1870 من حيث التعريف و ذكرنا فيه دوافع صدوره ومحتواه ثم قراءة تحليلية للمحتوى،وأهدافه وبعدها تناولنا التعديلات التي مسته.

الفصل الثاني: عنوناه بردود أفعال الأحزاب والجمعيات من القانون وإنعكاساته، وأدرجنا في المطالب موقف كل منهما، أما فيما يخص المبحث الثاني من هذا الفصل فقد تطرقنا إلى إنعكاساته

الإقتصادية والإجتماعية المتمثلة في الفقر إرهاق الجزائريين بالضرائب و تردي الاقتصاد الجزائري، هذا من الجانب الاقتصادي، أما من ناحية الجانب الإجتماعي فقد ذكرنا فيه إنتشار الأوبئة والأمراض وفي الأخير تعرضنا الي أنواع الهجرة ودوافع الجزائريين منها .

إعتمدنا في جمع المادةالتاريخيةالخاصة بالموضوع البحث على مجموعة من المصادروالمراجع والمقالات والرسائل الجامعية حتي يتم فهم موضوع قانون الأهالي وتاثيره على الشعب الجزائري.

***ومن المصادر الاساسية التي تم الاعتماد عليها.كتاب المرأة لحمدان بن عثمان خوجة كمصدر جزائري شاهد على أحداث زمانه.**

***أما أهم المراجع المعتمدة** في الدراسة كتاب الحركة الوطنية بالجزء الأول لشيخ المؤرخين أبا القاسم سعد الله وهو باحث ومؤرخ حديث معاصرتحدث عن اهم قوانين هذا القانون وكتاب تشريعات لإستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاسانه على الجزائريين 1881-1914 لمحمد بليل والمؤرخ الفرنسي شارل اجيرون،كما لاننسي كتابات وكتابات عمار عمورة التي من أهمها الجزائر بوابة التاريخ .اضافةكتابجمال قنان وكتاب سياسة التسلطوالحركة الوطنية لكتاب يحي بوعزيز

صعوبات الدراسة:

ككل بحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات في إعدادنا لهذا العمل العلمي، لعل أهمها صعوبة الوصول إلى المادة العلمية التي تتحدث عن موضوعنا هذا، وغياب المادة العلمية التي تشمل الموضوع بصفة عامة وكاملة ونقص في سرعة الانترنت كونها تفيدنا أحيانا في تنزيل بعض الكتب، وقلة الدراسات الأكاديمية التي تتحدث عن الموضوع وان وجدت فهي قليلة .

خطة البحث

الفصل الأول: **السياسة الاستعمارية 1834-1881**

المبحث الأول:ماهية السياسة الإستعمارية .

المطلب 01 : تعريف السياسة الأستعمارية .

المطلب 02: مظاهر السياسة الاستعمارية.

المبحث الثاني : الظر وف المحيطة بقانون الاهالي .

المطلب 01: مفهوم قانون الاهالي

المطلب 02: دوافع صدور هذا القانون.

المبحث الثالث : محتوي قانون الاهالي .

المطلب 01 : تحليل مضمون القانون .

المطلب 02: أهم التغيرات التي طُرأت على القانون.

المطلب 03 : أهداف قانون الأهالي .

الفصل الثاني : ردود فعل الأحزاب والجمعيات من القانون وإنعكاساته .

المبحث الاول : موقف الأحزاب والجمعيات .

المطلب 01:الأحزاب.

المطلب 02: الجمعيات.

المحبث الثاني : إنعكاساته على الاقتصاد والمجتمع .

االمطلب 01: على الجانب الاقتصادي .

المطلب 02: على الجانب الإجتماعي .

الفصل الأول: السياسة الاستعمارية 1834-1881

المبحث الأول:ماهية السياسة الأستعمارية .

المطلب 01 : تعريف السياسة الأستعمارية .

المطلب 02: أهداف السياسة الاستعمارية.

المطلب 03:مظاهر السياسة الإستعمارية .

المبحث الثاني : الظروف المحيطة بقانون الاهالي .

المطلب 01: مفهوم قانون الاهالي .

المطلب 02: دوافع صدور هذا القانون .

المبحث الثالث : محتوى قانون الاهالي .

المطلب 01 : تحليل مضمون القانون .

المطلب 02: أهم التغيرات التي طرأت على القانون.

المطلب 03 : أهداف القانون .

تمهيد

منذ إحتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م أصبحت تعتبرنفسها الوريث الشرعي لها ولابد لها من الإحتفاظ بها، ولم تكتفي بذلك فقط، وإنما شنت ضدها حرباً شرسة مستخدمة جميع وسائل القمع والإبادة الوحشية ومصادرة جميع الأراضي التي يمتلكونها ، ممادفع بهم إلى ترك ديارهم هروبا من الاضطهاد وسوء المعاملة والهجرة نحوبلاد اخرى، في ظل مايعرف بالحكم العسكري 1830-1870أو في ظل الحكم المدني .والذي بدأت مجيراته بعد سقوط الإمبراطورية الفرنسية بقيادة نابليون 1870، و لقد سعت فرنسا إلى فرض قوانيين إستيطانية التي من بينها قانون الأنديجينا أو مايعرف بقانون الأهالي التعسفي،ومن خلال ماتم ذكره سابقاً سنتعرض في هذا المبحث إلى ذكر أهم أهداف ومظاهر السياسة الإستعمارية وأهم الوسائل القمعية التي إتبعتها فرنسا خلال سنتي 1834-1881م. ضد الشعب الجزائري، وسانتعرض الى ذكراهم بنود قانون الأهالي ومن خلال يتبادر الى اذهاننا التساءال التالي ماهي مظاهر السياسة الاستعمارية في الجزائر ؟ وماهي أهم الظروف المحيطة بقانون الاهالي ؟.

المبحث الأول: ماهية السياسة الإستعمارية 1834.1881م

المطلب الأول : تعريف السياسة الاستعمارية

السياسة الإستعمارية: هي مجموعة من القوانين التي طبقهاالإستعمار في حكم مستعمراتها وتقوم على التعسف والظلم وكبت حرياتها ةنهب ثرواتها وتاخذ عدة اشكال سياسة وإقتصادية وإجتماعية ...

وتعرف أيضاً بأنها ظاهرة والهدف منها هو السيطرة على الدول الضعيفة. من قبل الدول القوية من خلال إستغلال نفوذها ونهب خيرات هاته الدول، في جميع الجوانب وتحطيم كرامة شعوبها،وتدمير التراث الحضاري والثقافي السائد في تلك الدول إلا أن وصل الأمر بينهم الى فرض الثقافة الإستعمارية على أنها الثقافة الوحيدة التي لديها القدرة على نقل الدول المستعمرة من الجهل والتخلف الى الحضارة. [1]

أوهي مجموعة من الإجراءات والأعمال التي قامت بها فرنسا من أجل القضاء على كيان وشخصية الدولة الجزائرية .[2]

ويتم تعريفها أيضاً بأنها ظاهرة تهدف للسيطرة والتحكم بالدول الضعيفة من جانب الدول القوية، عن طريق إستغلال نفوذها لإستغلال خيرات تلك الدول الإجتماعية والإقتصادية والثقافية. وتحطيم كرامة الشعوب بها مع تدمير التراث الثقافي والحضاري الشائع في هذه الدول، إذا يبلغ الأمر الى حد فرض الثقافة الخاصة بالجهة الإستعمارية بحسب أنها الثقافة الوحيدة التي عندها القدرة على القيام بنقل الدول المستعمرة.[3]

[1]- علي بدر، مقال ، السياسة الاستعمارية، موقع، السبت 21يوليو 2019، https/mkaeh.com، اطلع عليه بتاريخ 30 مارس 2022، على الساعة 14:30 .

[2]- سلمي، السياسة الاستعمارية ، الأثنين 18:34 ،28-02-2022 ،
./https://www.zyadda.com/definition-of-colonial-policy/

[3]- علي بدر، الموقع نفسه.

وتعني أيضا الأساليب التي طبقها الإستعمار في حكم المستعمرة، وهي تقوم على التعسف والظلم والحرمان ونهب الثروات، وإستغلال الشعوب المقهورة الى أقصى حد. [1]

المطلب الثاني :أهداف السياسة الأستعمارية

لقد سعت فرنسا من جراء إحتلالها للجزائر إلى تطبيق سياستها التعسفية على الشعب الجزائري بحيث كانت تسعي من ورائها الى عدة أهداف وهذا ماسنتطرق إليه فيما يلي:

– تحطيم البنى الإجتماعية والإقتصادية للمجتع الجزائري عن طريق الإستيلاء على الممتلكات والأراضي التي يمتلكها الشعب .

– تحطيم الكيان الثقافي للمجتمع من خلال القضاء على المؤسسات التعليمة وطمس اللغة العربية بإعتبار أن فرنسا لما إحتلت الجزائر قامت بحرق جميع المكتبات، وغلق الكتاتيب وكل ماله علاقة باللغه العربية وطمس الشخصية، وبالتالي إرساء سياسة الفرنسة والتنصير.[2]

– الهيمنة على الشعوب الضعيفة وإستغلالها للقيام بالأعمال الحربية، و هذا ماقامت به فرنسا إتجاه الجزائريين حيث قامت بتجنيدهم في الحروب ضد الشعوب الاخرى.

– إمكانية الحصول على المواد الخام والمعادن وغيرها من الثروات، بإعتبارها غنية بالثروات كالبترول والغاز وهذا السبب الرئيسى الذي دفع بفرنسا لإحتلال لجزائر.

– التخفيف من الكثافة السكانية لدى الدول المستعمرة من خلال السيطرة على مناطق الدول الضعيفة ونقل الفائض حيث قامت فرنسا بإرسال العديد من فئات عدة تضم العبيد والفقراء، وأولئك المحكوم عليهم بالإعدام الى الجزائر، ففى البداية كانوا يرفضون اللجوء الى الجزائر لكن الأوائل الذين قدموا وجدوا الواقع يختلف عما كانوا يتصورنه .

– إعادة تشكيل منظومة الثقافة والديانة السائدة في الدول المستعمرة لتصبح أكثر إرتباطاً بمن إستعمرها بمعني محاولة تجسيد سياسة الفرنسة في جميع جوانب الحياة بما في ذلك المستشفيات والطرقات والمقاهي والمدراس ومن خلالها بدى لنا إعطاء أمثلة لكل منهما:

[1] الجمعة 00:35 13-05-2022 Ontolojy.birzeit.edu.

[2] – د/ عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال للجزائر 1830-1962، وزارة الثقافة الجزائر ، منشورات سيدي نايل 1585- 2013، ص141.

أولا: نبدأ بالمستشفيات مثل باربي (والمسمى حاليًا بمستشفى حمود)، ومستشفى مايو (المسمى حاليًا بمستشفى الدكتور محمد لمين الدباغين) ، وبلفور (مستشفى حسن بادي للأطفال) وثانياً بالأحياء: مثل شيقي فارا (المسمى حالياً بشارع زيغود يوسف)ولاري ديزلي (المسمى حالياً بديدوش مراد)، وكلوزيل (أُطلق هذا الاخير على أزقة وسوق مغطى) ولافيجري (الذي أُطلق على أكبر أحياء المحمدية).[1]

– ممارسة الفصل العنصري بين البربر والعرب وهاته السياسة تعتبرأول سياسة ظهرت إلا أنها لم تنضج في الجزائر بعكس بلدان المغرب .

– إصدار قوانين مجحفة وجائرة في حق الجزائريين ومن أهمها قانون كريميو 1870، وقانون الأهالى1871الذي هومجال بحثناهذا، وبسبب هاته القوانين التعسفية دفعت بالعديد من الجزائرين بالهجرة لخارج الديار .[2]

– السماح لكافة الأُوروبيين بالإستقرار في الجزائر وتوفير جميع متطلباتهم المعيشية، وبعكس سكان الجزائر ومايُخلفها من جراء السياسة الاستعمارية وهذا ماسنتطرق إليه في مظاهر السياسة الأستعمارية .[3]

المطلب الثالث : مظاهر السياسة الإستعمارية .

لم تقتصر الحرب الشاملة التي أعلنتها فرنسا بالجزائر على الميدان العسكري فقط، بل هدفت إلى تحطيم البنى الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع الجزائري، عن طريق الإستيلاء على الممتلكات والأراضي، وإستخدام المستوطن وتحطيم الكيان الثقافي وإرساء سياسة الفرنسة والتنصير.[4]فكيف سيتم تسير الجزائر في ظل مصالح فرنسا بحكم طبيعة الإستعمار الفرنسي الإستيطاني، فقد شكل الإقتصاد المحور الأساسي في السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر محوريين هامين، و هما: مصادرة الأراضي وربط الإقتصاد الفرنسي بالجزائر وفرض الضرائب الباهضة على الجزائرين .

[1] – علي بدر، مقال، السياسة الاستعمارية، السبت 13:25 21يوليو2019، https/mkaeh.com.

[2] – الموقع نفسه.

3– محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، دار مركز الكتاب، 2012،ص23.

[4] – د/عبد الله مقلاتي ، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر تونس –المغرب) ،ديوان المطبوعات الجامعية ص107.

أولًا : مصادرة الأراضي .

حيث قامت فرنسا في بداية إحتلالها للجزائر بتحطيم بنى المجتمع الجزائري، من خلال مايعرف بسياسة مصادرة الأراضي وحجزها بشكل جماعي من ملاكها واعطائها للمستوطنين الذين جلبتهم وزارة المستعمرات معتمدة في ذلك على مجموعة من القوانين والقرارات ومن بينها[1]:

01-قانون 01أكتوبر1844 الذي يقضي بإنتزاع الملكية من أصحابها (الفلاحين)حيث قامت فرنسا بالإستيلاء على هاته الأراضي سواء بطرق قانونية أي جلب الوثائق التي تدل على إمتلاك الأرض ونحن نعلم بأن العديد من الجزائريين لم يكن لديهم عقد الملكية، مماسهل على فرنسا إنتزاعها بكل سهولة أوإنتزاع من أولئك الذين تركوا أرضهم وهاجروا الى البحث عن عمل أو إنتزاعها من الفئة التي إنضمت لمقاومات الشعبية.حيث خلفت هاته السياسة العسكرية المتبعة حصيلة كبرى من الضحايا، الذين أُستشهدوا خلال تلك المقاومات الشعبية، إلا أن هدف فرنسا السعي لعملية الاستيطان، حيث شرعت في الإستيلاء على الممتلكات وإغتصاب الأراضي بمختلف الأشكال والمبررات، و سلبت منهم أكثر من مليون هكتار من الاراضي الخصبة من طرف الإدارة الفرنسية .[2]

وتفننت في سياسة نهب الأراضي بأساليب متعددة مستعملة بهاته المصادرة بإسم القانون[3]، وبدأت العملية بالإستيلاء على أملاك البايليك الواسعة، وقد كانت الأوقاف تقدم خدمات أجتماعية جمة فأصبحت تصب في ميزانية الدولة الفرنسية، وقدرت هذه المؤسسات بمدينة الجزائر وحدها بـ176مؤسسة و109 مسجد صغيروعدد من الزوايا بحيث سبب هذا الاخير الى إستياء

[1] – محمد بن موسي، نمادج من القوانين الزجرية الفرنسية المطبقة على الجزائريين على عهد الجمهورية الثالثة 1881 – 1912، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، المدرسة العليا لاساتذة بوزريعة ، الجزائر، 2017/2016، ص17.

[2] – عبد الله مقلاتي، في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال الى الفاتح نوفمبر 1954، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية الكتاب الأول ، ص ص ص139-140-141.

[3] – أ/ زليخة سماعيلي و المولودة علوش، تاريخ الجزائر من فترة ماقبل التاريخ الى الاستقلال، دار انفوا ،2013، ص373.

كبير لدى الجزائريين وهي سياسة أكدها الجنرال بيجو الذي أُشتهر بمقولة له (أن الغزو بدون الأستيطان سيكون عميقاً)[1].

وبسبب سيطرة المستوطنيين الأوروبيين على ماتملكه البلاد من خيرات أدى ذالك إلى إضعاف ملاك الأراضي الشرعين، وتحولهم إلى خماسين[2] للعمل في أراضيهم وقد إنحصرت زراعة الجزائرين على المعيشة المتواجدة في سفوح الجبال. بعدما كانت السهول غنية بالأراضي الخصبة، [3]والتي أستولى عليها المستوطن الأُوروبي والذي ساهم بشكل كبير في تطوير هاته الأراضي من خلال مايمتلكه من مواد وأسمدة ووسائل متطورة إضافة الى مايتلقاه من دعم من طرف الحكومة الفرنسية بينما بقي الفلاح الجزائري يعمل في الجبال ولايمتلك سوى سوائل بدائية للعمل بها من أجل كسب قوت يومه .

ثانياً: سياسة الاستيطان

خلال السنوات الأولى من الإحتلال أستولى الجنود والمدنيون على العقارات الحضرية بمدينة الجزائر، بحيث إتجهت أنظارهم نحو المتيجة، وقد هاجر الأُروبيون الى الجزائر قصد تعميرها بمختلف الجنسيات والفئات الاجتماعية سنة1832، وهذا بسبب إغراء الفرنسيون لهم وأيضاً منحهم للقروض والإمتيازات وبيع الاراضي من قبل الإدارة الفرنسية بحيث كان عددهم 25 ألف سنة 1839، وفي سنة 1840 بدأت الهجرة الواسعة للمعمرين بتشجيع من الجنرال بيجو بهدف تعميرهم في أرض الجزائر، كما أكد أن الإستيطان مهمة عسكرية. وعليه شجع العسكرين الذين أنهوا خدمتهم بالإستقرار في الجزائر، وأنشأ لهم مستوطنات ومزارع وهذا ماأدى بهذا الأخير إلى نفاذ الأراضي، وفي عهد الجمهورية الثانية قرر التخلص من العاطلين على العمل والمعارضين السياسين بتوجيههم إلى الجزائر فقام بإرسال سنة 1848 حوالي مايقارب 12 ألف شخص، وسلم لكل واحد منهم مسكن وقطعة أرض، وفي سنة 1851بلغت أعداد المستوطات 136موزع على الشكل الأتي 58بمتيجة، و30بقسنطينة، و48بوهران، ووزعت الإدارة الفرنسية

[1] – د/ عبد الله مقلاتي، في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال الى الفاتح نوفمبر 1954 المرجع السابق ، ص141.

[2] –خماسين : المقصود بها الفلاحيين الذين يعملون في ارضي المستعمر مقابل مبلغ زهيد .

[3] – عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص ص، 139-141.

في الفترة مابين 1850-1860 واحد وثمانين إمتياز قدر مساحتها بأكثر من خمسين ألف هكتار وتشجيعهم بالأستيطان الرأسمالي وعلى الرغم مما قامت به الإدارة الفرنسية من إمتيازات وتشجيع، فإن المستوطنين ظلوا يطالبون بإمتيازات أكبر وذلك للحياز على خيرات البلاد وحكم الجزائر حكم مدني يخدم مصالحهم ويثبت أقدامهم .[1]

ثالثاً: سياسة التنصير

لم تكتفي الإدارة الفرنسية بالسيطرة على الأوقاف والمؤسسات الدينية فقط، بل خططت لضرب الإسلام بإعتباره أساس قوة المسلمين. فسلمت العديد من المساجد إلى طوائف مسيحية وتحويلها إلى أغراض أُخري، حيث عمدت على ربط الدين بها للسيطرة على رجال الدين والقضاء والتعليم, وهذا بالتعاون مع القادة العسكريين الذي أعتمدهم كمخبرين وجواسيس علاوة على ذالك قامت على جمع الأطفال اليتامى في مدراس خاصة لتلقينهم مبادئ الدين المسيحي، ونقل أعداد من الشباب لتلقينهم أحوال الحضارة الفرنسية وغرس الأفكار التبشرية فيهم إلا أن هذا الأخير لم يلقي صدا في أوساط الجزائريين.[2]

وعملت أجهزة الإستعمار على تمسيح الجزائريين، وتأسيس كنيسة جزائرية حيث كان إنطوان دوبوش أول أسقف فرنسي تولى الأسقُفية بالجزائر سنة،1838 وقد عمل من أجل إستعادة الكنيسة الإفريقية والمسيحية كما كانت قبل الإسلام، بحيث حول جامع كتشاوة إلى كتدرائية الجزائر وأعطاها إسم سان فيليب . وعندما مات سنة 1864 دفن بها كما قام هذا الاخير بإعادة بقايا القديس أُوغستين الى عنابة سنة 1842في إحتفالات كبيرة حضرها أساقفة فرنسا، إضافة الى ماقام به من تحويل عدة مساجد الى كنائس ومن بينها :

جامع علي بتشين بالعاصمة، وجامع سوق الغزل بقسنطينة، وجامع بني عامر بوهران إضافة الى ماقام به من بناء كنائس في جميع المدن التي دخلها الجيش الفرنسي، وعمل على منح زوايا ومساجد للجمعيات المسيحية كالجوزيت، وأقام هذا الاخير في قصر الأميرة عزيزة بقسنطينة حيث إستدان أموالاً كثيرة أنفقها على مشاريع التمسيحية، إلا أنه عجز عن دفع ديونه مما أضطر

[1] – عبد الله مقلاتي ، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر 1830-1962 ،وزارة الثقافة الجزائر ،2013 منشورات سيدي نايل ، 1585-2013ص 143 .

[2] – المرجع نفسه،ص ص146-145.

للهروب إلى ايطاليا فتبعه الدائنون للمطالبة بحقوقهم، وفي الأخير إعترف بفشل سياسته التمسيحية، وروي أنه قد مات حزيناً لأنه لم يحقق طموحه في تنصير الجزائريين سنة 1866.[1]

رابعاً :سياسة فرض الضرائب

تعد الضرائب من أخطر المشاكل التي واجهت الجزائريين إبان الإحتلال الفرنسي، وقد خضعت لتشريع ضرائبي دون أن يستفيد منه أهالي الجزائر. [2]

ونظراً للطبيعة الإستغلالية للإدارة الفرنسية. وعملها على تفقير الجزائر بمختلف الوسائل حيث أثقلت كاهنهم بالديون والضرائب والغرامات التي تدفعها قهراً وقد أبقت على الضرائب العربية التي كانت تدفع أثناء الحكم العثماني المثمثلة في العشور والزكاة أو مايسمى بالحكر[3] زيادة على ذالك فإنهم كانو يدفعون الضرائب المباشرة والغير مباشرة ويعاقب كل شخص قام بإخفاء أشياء عن الضريبة، وقد إستمر هذا الإجحاف ضد الأهالي في عهد النظام المدني من1837حتى عام 1930،[4] إضافة إلى ضرائب الإنتاج والأرض على الثروات الحيوانية، أي جميع الممتلكات التي يمتلكها الفرد الجزائري وقد بلغ متوسط مايدفعه الجزائريين من الضرائب 12فرنك سنوياً سنة 1860، ولم يكن ذالك المتوسط يزيد عن فرنك في أيام دولة الأمير عبد القادر، [5] كما فرضت ضريبة أو ألحقت ضريبة اللازمة [6]المفروضة على المناطق الجبلية وعلى الواحات كونها لاتنتج حبوباً ورغم كل هاته الضرائب إلا ان المستوطنون (النواب) إقترحو فرض الضرائب وغرامات جديدة على المسلمين، وقد ظلت هذه الضرائب حتى سنة 1845تدفع عيناً وبعدها توجب دفعها نقداً وقد

[1] – عثمان سعيدي، الجزائر في التاريخ، دار الامة، 2013، الجزائر، ص ص636-637.

[2] – د/عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال للجزائر1830-1962، المرجع السابق، ص145.

[3] – الحكر: هو أحد الحقوق المتفرغة عن حق الملكية .وكان عقد الحكر يكتسب به المحتكر حقا عينيا على الارض موقوفة يخوله الانتفاع بإقامة بناء عليها .

[4] – د/بوعريوة، محاضرة تاريخ الجزائر المعاصر، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، قسم العلوم الانسانية، التاريخ ، جامعة ادرار.

[5] – د/عبدالله مقلاتي ، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر، المرجع السابق، ص145.

[6] – الضريبة اللازمة:بمعنى ذالك أنها ضريبة غير مباشرة على الأستهلاك، تفرض على معظم السلع والخدمات التي يتم توريدها في كل مرحلة من مراحل سلسة التوريد .المستهلك النهائي هو من يتحمل تكلفة هذه الضريبة وتقوم الأعمال والشركات المسجلة في الضريبة بإحتسابها وتحصليها لصالح الحكومة .

أُجبرت القبائل على تسويق قسم من إنتاجها لدفع الضريبة [1] ونتيجة لهاته الضرائب دفعت بالجزائرين إلى الهجرة خوفاً من العقوبات مما أدى إلى إهمال الفلاحين لزراعتهم ومواشيهم في وقت إزداد طلب المعمرين على شراء هذه الثروات [2]وأصبحت هذه الضرائب أكثر وطأة خاصة بعد سنة 1870، وهذا ما أكده المندوب جارو بإسم لجنة الضرائب... لأن هاته الضرائب تشكل إحدى مصادر دخلنا الأساسية فإن من 17 الى 18 مليون من 45 مليون جزائري تعود الى الضرائب العربية [3] الذى سيكون من الصعب إجبار الشعب الجزائري على دفع الضرائب وخاصة بعد حرمانهم من أراضيهم، وبقية قلة من الضعفاء والبؤساء بإعتبارهم لايقدرون على زراعة أراضيهم [4].

خامساً :سياسة التجهيل والفرنسة

أشارت العديد من التقارير الى أن اللغة العربية كانت منتشرة في مدن و أرياف الجزائر بشكل واسع إلى أن هاته الوضعية لم تُرح إدارة المستعمر الفرنسي ، ولقد ذكر توفيق المدني في كتابه الجزائر قائلاً (رأيت الشجرة الكبيرة قد ذبلت أغصانها وتناثرت أوراقها من شدة الظمأ وشتاقت قطرة الماء التي هي أملها الوحيد في الحياة وهي الواقية لها من الموت ؟ تلك هي أمة الجزائر وذالك هو إشتياقها للتعليم وذالك هو المثال الذي يصور لنا شدة تعطشها ناهيك عن أمة تبلغ درجة الأمية فيها نحو 95 بالمئة من مجموع أفرادها، ولذالك سعت ،فرنسا لإضعاف اللغة العربية والقضاء على جميع المعالم التي ترتكز عليها حضارتنا , ففي البداية سعت جاهدة إلى محاربة الثقافة واللغة وتضييق الخناق على المساجد والزوايا ورجال الدين بل طردته وضايقته، وعليه فإن الغزو في الجزائر مر بمرحلة التهديم للمؤسسات الثقافية منتهجة لذالك وسائل عدة تمكنها من التوسيع وتطبيق سياستها [5]، وعليه فإن الأمية لم تكن سائدة في الأوساط الجزائرية قبل الإحتلال الفرنسي عام 1830، حيث كانت تصل الكتاتيب الى 300كتاب إضافة إلى دور المساجد في التنشأة الصالحة، وكتب دي توكذيل في أحد تقاريره سنة 1847، بعد زيارته للجزائر(لقد إستولينا في كل

[1]- د/عبد الله مقلاتي ، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر ، المرجع السابق ص146.

[2]- حياة سيدي صالح ، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، دار الهدى، 2012، ص ص40-45.

[3]- صالح عباد ،المعرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870.1900،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1984 .

[4]- حمدان خوجة،المصدر السابق،ص52.

[5] حياة سيدي صالح ، المرجع السابق ،ص57.

مكان عن الأموال، أموال المؤسسات الخيرية وتركنا المدارس تتداعى وبعثرنا الحلقات الدراسية ،ولقد إنطفأت الأنوار من حولنا وتوقف توظيف رجال الدين ورجال القانون وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤساً وأكثر فوضى وأكثر جهلًا وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا)[1]، وفي 30 سبتمبر 1850صدر قرار إنشاء ثلاثة مدارس في الجزائر في كل من مناطق قسنطينة وتلمسان والمدية، أما برنامجها إقتراح تطوير الثقافة العربية والقضاء الاسلامي وتهدف الى تكوين موظفين للإدارة المدنية ومن بين هاته المدارس المدرسة السلطانية التي فتحت في الجزائر. وأنشأت أخرى في قسنطينة ووهران في 16 جوان في سنة 1865[2]، ومن بين الطلبة الذين أرسلتهم فرنسا هو المبشر بلقاسم بن سديرة الذي إستعملته الإدارة لتطبيق مشروعها لمحاربة اللغة العربية ونشر العامية [الدارجة] للترويج اللغة الفرنسية، إلا أن مشروعها لم يتحقق ،[3] وعليه فإن فترة 1830-1870 لم تتح للجزائريين فرصة للتفكير في إصدار الصحف، و لقد كانوا عرضة لحرب ضدهم أُستهدفت وجودهم ذاته .[4]

سادساً :الإبادة الجماعية .

لقد إعتبر سكان الإيالة أن مدينة الجزائر حسناً منيعاً ،وأن فرنسا التي إستولت عليها هي أمة عظيمة ،ولا يستطيع أيُ شعب مقاومة جيوشها حتى تعسفات مصطفى التيطري ومراسلات حمدان الآغا، في صالح القضية الفرنسية ومساعدتهم للقيام بحملة ضد المدية، ونشر كلوزيل بيان يؤكد فيه الوعود التي ضربها مارشال بورمون بحيث كتب في البلدية بأنها قرية قريبة من الجبل بإعتبار أن معظم سكانها كانو يحضرون أنفسهم لتحسين أوضاعهم [5].

[1] أم النون ولد عبد القدوس وعائشة فرجاوي ،المنظومة القمعية الزجرية الفرنسية في الجزائر قانون الاهالي1881-1944،مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، المدية ،السنة الدراسية 1436-1437هـ،2015-2016م ص57.

[2] – حياة سيدي صالح ،المرجع السابق ،ص ص57-58 .

[3] – د/ عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال للجزائر ، المرجع السابق ،ص 149.

[4] – حياة سيدي صالح ، المرجع السابق ،ص 59 .

[5] – حمدان بن عثمان خوجة ، المصدرالسابق،ص223.

وبعد إحتلال الجزائر هاجم كلوزيل البلدية والمدية دون أخذ أي إحتياط فقام جنوده بعدة تزاوجات ومن بينها الإستيلاء على الغنائم وبأمر من هذا الأخير قامو بحرق وتدمير الأرياف وأستولو عن المدية في شهر نوفمبر عام 1830.[1]

ولولا أن الجنرال كلوزيل رجع بسرعة من المدية لأبادوها عن أخرها. ولقد إمتلئت الشوارع بجُثث لايعرف عددهم . مما أُضطر المسمى محمد بن قسطة المجئ الى البليدة ليعيش فيها حيث كان يعمل كإسكافي لتوفير عيشه مع إمراته وبناته الأربعة و دخل أثناء الهجوم الى بيته وأغلق الباب دفاعاً على نفسه وعن عائلته لأنه لم يكن يمتلك سلاح سوى الأداة التي يعمل بها ولما دقة الجنود خرج مع زوجته ولكن سرعان ماأُطلق عليه العدو الرصاص أردته قتيلًا مع طفلته التي تبلغ من العمر عامين وأما زوجته فقد كسر زراعها وبقيت بدون معيل لها مما دفعها بالتوجه إلى القائد الاعلى ولكن شفقته لم تزد عليها لأنه أركبها بغلة دون أن يضمد جرحها الذي ظل يدمي طيلت الطريق .[2]

وفي نفس العام من شهر أفريل قامت قوات الإحتلال بقيادة الجنرال *روفيقو* بمجزرة ضد قبيلة العوفية المستقرة عند واد الحراش حيث تم ذبحهم بدون مقاومة تذكر وكانت هاته العملية دون أن تميز بين صغير أو كبير .[3]

مجزرة أولاد رباح 1845: وهي مجزرة رهيبة وقعت بغار القراشي في شهر يونيو 1845 ويعود سببها الى دعم هؤلاء المقاومة ،الشيخ الشريف محمد الملقب بومعزة وأمام خطورة وتفاقم الوضع جند بيجو قوات كبيرة قادها الى الجبال الظهيرة ووصل إليها في 09ماي وبقي في المنطقة 12 جوان 1845، وشارك بنفسه في هاته العملية ضد الثوار داخلاً للمنطقة مخرباً أراضي أولاد رباح متجهاً نحو المغارة التي أُختبأ فيها السكان، وحاصرهم هناك ثم بعدها أستولى على الجبل مما دفعهم للإستسلام أو الموت خنقاً بالنار.[4]

---

[1] – عبد القادر سلاماني ، الأستراتيجية الفرنسية لاجهاد الدولة الزيانية الحديثة 1832-1847،منشورات قرطبة ، الجزائر ، 2013 ، ص223.

[2] – حمدان خوجة ، المصدر السابق، ص ص 216-217.

[3] – شارل روبير أجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982، ص 227.

[4] – مداني هاجر وسواعدي خديجة ، القوانين الفرنسية التعسفية في الجزائر ، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر ، قسم العلوم الانسانية ، التاريخ ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، السنة الجامعية 2019/2018 م ،ص15.

المبحث الثاني:الظروف المحيطة بقانون الأهالي

المطلب الأول: مفهوم قانون الأهالي code de Iindigenat

لقد سعت الإدارة الفرنسية إلى فرض هيمنتها وسيطرتها على الجزائر مستعملة في ذلك عدة وسائل قمعية وزجرية أُطلق عليها مايعرف بقانون الأنديجينا أوقانون الأهالي، وهو مجموعة من القوانيين الإستثنائية على الجزائريين منذ زمن مضافاً إليها القوانيين الجديدة التي تقتضي إظهار الطاعة والخضوع للمستوطنين، وهي تسلط عليهم أنواع كثيرة من العقوبات القمعية (كالسجن مثلًا).[1]ومن بين مؤرخين النخبة الجزائرية الشريف بن حبيلس الذي قال عنه : يخضع الجزائريون الأهالي فيما يخص قمع الجرائم والجنح والمخالفات لقوانين خاصة بعيدة بشكل ملموس عن القانون العام، وهكذا فقانون الأنديجينا أنشأ من مخالفات خاصة ولايحكم في شأنها القضاء العادي أما عن إبن عابد الجيلالي فيعرفه بكلمة مختصرة :هو فالحقيقة عبارة عن سيف معلق على رؤوس الأهالي يمنعه حتى من التوجع من آلامهم فضلاً عن مطالبهم بالحقوق الضرورية .[2]

وعرفه جمال قنان : أنه عبارة عن مجموعة قوانيين خاصة تحددها قوائم تزيد وتنقص حسب الحاجة إليها ويعاقب عليها بالحبس والغرامة ،[3] ويضيف شيخ المؤرخين أبو القاسم سعد الله :أن *الأنديجينيا* هو مجموعة نصوص وإجراءات إستثنائية سنها ووظفها المسؤولون الفرنسيون ضد الجزائرين الذين يشكون في ولائهم ولايرتاحون لتصرفاتهم.[4]

أما بالنسبة للأستاذ شنهو: فيعتبره إطاراً إستبداديًا وعنصريًا بفرض عقوبات لأكثر من 40 مخالفة ثم حددت إلى 21 مخالفة .

وأجمع جُل المؤرخين الجزائرين على أن قانون الأهالي هو مجموعة من القوانيين الرهيبة والجائرة لقمع الجزائريين وهي شبيهة بقانون العبيد سنتها الإدارة الفرنسية لتطبيقها على الأهالي الجزائريين lndigne دون غيرهم من السكان المستوطنين اليهود، تحددها قوائم وتزداد عدد المخلفات المسجلة

[1] – د/عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1954، المرجع السابق ، ص ص 119- 120.

[2] – محمد بلير، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وإنعكاساته على الجزائر 1881-1914، وزارة الثقافة، ص206.

[3] – د/ ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1860-1900، الجزء1، دار المغرب الأسلامي، ص449.

[4] – محمد بلير، المرجع نفسه، ص207.

فيها حسب الحاجة وما تقتضيه الضرورة هي نوع من المخلفات التي لم ينص عليها القانون الفرنسي ولايعاقب عليها، بالإضافة الى وصفها وصف سطحي يحتمل التأويل كمثل هاته العبارات (الأخطاء، الأعمال ، العصيان).[1]

المطلب الثاني: دوافع صدور قانون الأهالي

إن فرنسا منذ إحتلال الجزائر تعتبر نفسها الوريث الشرعي لها، ولابد من الإحتفاظ بها ليس كغيرها من المستعمرات الإفريقية، ولم تكتفي بذلك فقط بل وصدرت قانون الإلحاق 1834 الذي يعتبر الجزائر جزء لايتجزء من الممتلكات الفرنسية، لذا فإن الدارس لقانون الأهالي والمتمعن في بنوده يلاحظ أن فرنسا كانت لها عدة دوافع ومن بينها مايلي :

-تلبية رغبة المستوطنين من خلال تسخير الجزائريين لخدمتهم سواء لأغراضهم الشخصية أو للأعمال شاقة فلم يكتفوا بسلب الأراضي والمساكن فقط بل أرجعو الجزائريين كعبيد وخماسة لخدمتهم مقابل أجر زهيد .

- إثارة غضبهم ودفعهم لترك أراضيهم ومنحهم الحراسة الليلية للغابات و توفير المؤونة وتسهيل مهام الأعوان. [2]

-سيطرت المستوطنين على ممتلكات الجزائر ووقفوا في وجه منح الجزائرين الجنسية وأجبروا الأهالي لإخضاع سلطتهم وشجعوا على سن قانون الأهالي condedendigemant28 جوان 1881 والخضوع الكلي بإعتبار هذا القانون أداة لقمع الأهالي.[3]

- الرغبة في تقييد الشعب الجزائرى وتضيق الخناق عليه وإنتزاع حريته وجعله يستنفز طاقاته البشرية ويعيش في حالة ضغط وخوف يصعب تصورها وتخيلها ومن ثمة تسهيل التحكم فيه وإخماد ثوراته نهائياً .[4]

---

[1] - عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال الى الاستقلال ، وزارة الثقافة، الجزائر ، 2013 ص89.

[2] - د/محمد بلير، المرجع السابق ، ص210.

[3] - د/عبد الله مقلاتي، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر 1830-1962، المرجع السابق، ص ص 197-198.

[4] - حميدة عميرواي ، جوانب من السياسة الفرنسة وردو الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائرى (بداية الاحتلال) دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر، ص92.

– إثارة الفتن داخل المجتمع الجزائري، بتكليف القيادة وحراسة البلديات بتسهيل مهمة الحكام الإداريين وفرض العقوبات المختلطة على الجزائريين بالدوايير إذ ماإعتبرنا أن الإدارة الإستعمارية وضعت طابور من الجزائريين في خدمتها لتسهيل قبضتها عليهم. [1]

– إنتصار الجمهورية الفرنسية 1870، بإعتبارها المستوطنون إنتصاراً لهم خاصة بعد فشل الإنتفاضة الشعبية التي كانت تعُم شمال البلاد، ومكتب المستوطنين وبدعم من الحكومة سنت هاته القوانيين التعسفية .

– إعتبار الفرنسيون أنفسهم أنهم أصحاب حضارة وتمدُن وأنهم السبيل لإنتشار هذا التمدن داخل الجزائر، بحيث يعتبرونهم مجرد بربر مزالو يعيشون حياة الغابة بعكس الفرنسين فهم مجتمع مدني أي متمدن متطور أما المسلمين فهم جنس منحط كما عبر عن ذلك أحد المستوطنين. [2]

– ثورات 1871والتي نشبت بزعامة المقراني والحداد وصبايحية الحدود المشرقية ومحي الدين وأولاد خليفة بالشريعة وتبسة وأولاد عيدون في الميلية وبني مناصر في حجوط وملیانة وشرشال [3]،وهم وحدات من الجزائريين في الجيش الفرنسي، ومن الأسباب التي جعلتهم يثورون قرار السلطات الفرنسية بإرسالهم للمشاركة في حرب فرنسا ضد بروسيا بحيث أنطلقت ثورتهم من المدية وأنتشر فرارهم من ثكناتهم ليمتد للشرق (الطارف، بوحجارشمالي، سوق هراس)، تابعهم الجيش الفرنسي وقام بإعدامهم في مدينة سوق أهراس أمام الملأ. [4]

– نمو حركة الإستطان : لقد إزدادت حركة الإستيطان نحو الجزائر بالرغم من أنهم في البداية كانون يرفضون خوفاً منهم أن يتلقوا نفس المعاملة التيى كانوا يتلقونها داخل المستعمرة الفرنسية ففي البداية كانت وزارة المستعمرات ترسل للقائد كلوزيل فقط العبيد وأصحاب السجن المحكوم عليهم والنساء ولكن لما قدموا الى الجزائر وجدوا الواقع يختلف بتوفير لهم مساكن وأراضي إلا أن

[1] – د/ محمد بلير، المرجع السابق ، ص210.

[2] – شارل روبير اجيرون ، الجزائريون والمسلمون وفرنسا 1871-1919 ،الرائد للكتاب ، ص44.

[3] – د/ يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954 ويليه السياسة الأستعمارية ، دار البصائر، 2009،ص ص 34-35.

[4] – محمد بن موسى، المرجع السابق ، ص36.

كلوزيل طلب من الحكومة إرسال الفئة المثقفة من أجل بناء المستشفيات والمدارس وبالتالي التمكن من الأستيطان.

– إن المتمعن في هذا القانون وأهم ماجاء فيه من مخالفات نستنتج أنه لايمثل أي قانون بإعتبار أن القانون يحمي حقوق الأخرين ويلجأ إليه الشخص، إذا ضاعت حقوقه بينما قانون الأهالي يبرز العكس فهي قوانين تخدم من وضع القانون والموالين لهم ،أما الجزائريين فقد مُونعوا من أبسط الحقوق المدنية ألا وهي التجول الذي لايكون إلابرخصة تخرج من البلدية وهذا ماسنوضحه فيما يخص بتحليل هاته القوانين.

المبحث الثالث: محتوى قانون الأهالي

المطلب الأول: تحليل مضمون القانون

من بين الأساليب القهرية التي إستخدمتها إدارة الإحتلال نهب ممتلكات الأشخاص وتفقيرهم وإذلالهم وإخضاعهم لسلطتها وهيمنتها ضمن قانون يعرف بقانون الأهالي،اخضاعهم للضريبة وهي ضريبة غير مباشرة بالنسبة للجزائريين وأي شخص لم يقدم الإستجابة لهاته الضريبة فهي تعتبر مخالفة يُعاقب عليها القانون في 09 فيفري 1875(الملحق رقم 3)، بحيث حُددت قائمة المخالفات الخاصة بالأهالي ب 27 مخالفة، ثم أُخذت تتزايد في سنة 1877 إلى28 جوان1881 (الملحق 04)[1]، وبناءً على الواقع الإستعماري المفروض على السكان أُستوجب الإضافة لتجازو الأربعين، بحيث أنه كان مُتاح لإجتهاد الإداريين المحليين تقدير المخالفات ذالك أن بعضها يخضع لأي نص وإنما يخضع لثورة الحاكم الذي هوعادة شاب مندفع غير عارف بعادات وتقاليد أهل البلاد ،[2] ومن بين هاته المخالفات مايلي :

1- يعاقب الجزائري إذ ماقام بحركة أو إشارة تنمي عن عدم الإحترام أو التفوه بكلام جارح أو عدم الاحترام في حق أي عون من أعوان الدولة حتى خارج أوقات العمل .

2-حجز الحيوانات الضائعة أزيد من 24 ساعة .

[1] – بورقعة خولة، قانون الاهالي 1881وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية على الشعب الجزائري ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر ،2016/2015م ،ص43.

[2] – أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية ج1، المرجع السابق، ص452.

3-عدم إحترام القرارات الإدارية المتعلقة بتقسيم الأرض المشاعة للفلاحة بعد أخذ رأي مجلس الجماعة في ذلك.

تحليل:2-3، إن المتمعن في هاته القوانين السابقة يدرك بأن هاته المخالفات إشتملت على مصادرة الأراضي والحيوانات، بإعتبار أن هذا ينطبق على الجزائرين فقط دون غيرهم، وقد إتخذت فرنسا زرعة المصادرة من أجل الأستيلاء عليها بحكم القانون، إلا أن حقيقتها هي إعطائها للأهالي المستوطنين اللاجئين الى الجزائر الذين إستمروا في الضغط على فرنسا التي خضعت لهم ولمتطلباتهم.[1]

4- إقامة حفلة ضريح أحد الأولياء دون رخصة من إدارة الشركة الفرنسية .[2]

5- إجتماع أكثر من خمسة وعشرون شخص في زيارة أو زردة دون رخصة .

6- عدم إستخدام الألعاب النارية في حفلات الختان والأعراس وبالتالي القضاء على أي تجمع يجمع العائلة القبيلة في هاته المناسبات .

تحليل:6-7، لقد عرف الإستعمار الفرنسي أهمية الدين والمناسبات في حياة الجزائريين حيث كتب الحاكم العام كومبون عام 1898:عليهم أن يكونو موضع مراقبة حذرة ويقظة، فمن المهم أن تكون السلطة على علم بما يجري من الناحية الدينية وأن يبلغ الإدارة العليا بالوقائع التي من شأنها أن تخدم النظام الجيد والهدوء العام .

فقد كانت الكثير من الزوايا رائدة للمقاومات الشعبية ، فالمناسبات هي مكان إلتقاء هؤلاء الشيوخ ورؤساء القبائل والعشائر وتبادل الأفكار وعمليات التلاحم والتعاون فيما بينهم لذلك أعطت فرنسا السلطة الكاملة لعون الإدارة لمعرفة أهم الأحداث التي تجري في أواسط سكان الاهالي .[3]

7- فتح أي مركز ديني أو مدرسة (كتاب للتعليم) دون إذن ولهذا أُصدر مرسوم بهذا الشأن خاص بإفتتاح كتاب وهو مرسوم 1938/3/8م .

---

[1] - أوليفيه لوكورانميزون ، في نظام الاهالي ،تعريب العربي بوينون، منشورات السائحي ، (ب- و- ن)2011،ص ص115-117.

[2] - ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق ، دار الغرب الاسلامي ،بيروت، لبنان 1999، ص30.

[3] - أوليفيه لوكورانميزون، المرجع نفسه ،ص ص115-117.

8- التمنع (أي الرفض) عن إرسال الصبيان أو إهمال إرسالهم الى المدرسة الفرنسية التي لاتبعد أكثر من ثلاثة كيلومترت عن مقر سكن إلا بعذر مقبول .

*التحليل * بمعنى الإمتناع عن إرسال الأبناء إلى المدراس البعيدة ويجب ألا تكون بعيدة عن مقر سكنهم وإذا كانت بعيدة يفرض رفضاً تاماً إلابعذر مقبول بإعتبار يمنع التجول وحظره إلابعذر مقبول .

9- الغلو في أخذ الضريبة الثقيلة مما أدى الى إفلاس االكثيرين .[1]

10- فتح مدارس دينينة أو تعليمية بدون رخصة .

تحليل لفتح أي مسجد أو مدرسة تعليمية يجب طلب الإذن من أعوان عمالات الإدارة المكلفون بهاته الرخصة إلا أن هاته الأخيرة تتجاهل في تسليم هاته الرخصة ،مما يؤدي الى إنتشار الجهل والبطالة بين افراد المجتمع الجزائري.

11-إهمال إعادة الحبوب التي يتم إستلافها طواعية من عند الادارة.

تحليل يعني أن الجزائريين كانو يعيشون ظروف سيئة لذا كانو مضطرين بالتدين من الفرنسيين

12-قطع الاشجار بدون إذن .

13-تغيير وتبديل العلامات على الطرق .[2]

14-قتل الحيوانات عمداً وإرهاقها بالعمل الثقيل .

15-قطع أو إتلاف الأشجار والمزروعات وإحراق المزارع أو أكوام الحصاد المجموعة .

16-الخصام مع الغير .

17-الفرار من السجن والمشاركة في القيام بالجنح .

18- التشرد بجميع أنواعه.[3]

19- التهاون بتسجيل المواليد أو الوُفيات أو اللقب العائلي .

---

[1] - د/ محمد بن براهيم الجندلي، في فصول العناب شئ من التاريخ والنضال والمعاناة السياسية الشعوبية الاستعمارية في تاريخ المغرب العربي الحديث خلال القرنين 19و20م ،ج2 ،دار البصائر الجديدة ، ص78.

[2] - ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ،ص30.

[3] - رشيد فارح ،التنظيم القضائي إبان الإحتلال بين العام وتمييز الأعمال ، الملتقى الوطني حول القضاة إبان الثورة التحريرية، منشورات المجاهدين ، الجزائر،2007، ص55.

20- إيواء الأشخاص من غير الدائرة بدون رخصة .[1]

21 - السرقة البسيطة أو المشاركة فيها مع الغير وبيع الأشياء المسروقة .

22- التحايل على الغير بصفة فردية أو جماعية .

23- الضرب والجرح الخطأ الذي يسبب الموت .

24- إتهام الغيير بتُهم باطلة أو غير مؤسسة .[2]

وكانت هذه الإجراءات أداة إرهابية لقُمع الشعب الجزائري، من معاملات تسمية وعنصرية[3] تستمد أساسًا إلى الإستبداد والقُمع والظُلم والقهر والحرمان على الأهالي المحليين، حيث وُضعت كلها لقهر الإنسان الجزائري لتقوية المستوطن الأوروبي، [4]والسهر على عدم تمكنه من الوقوف على قدميه مرة أُخرى وإخضاعه لقوانيين تعسفية لايمكن وصفها وليس لها ما يماثلها في أي مجتمع إنساني متحضر وتهميش مجتمع برمته وتجهيله في حُماة الفقر المدقع والإجتياح الشديدين، [5] وحول صلاحيات القضاء إلى الإدارة التي جعلت الجزائريين تابعيين للمعمريين بعدما سلبت منهم أراضيهم وقننت تنقلاتهم داخل بلادهم، ومكن القانون المعمريين من تملك الأرض وتحويل أصحابها الى خدم وإتباع سياسة قمعية وحشية في بسط سيطرته ونفوذه على الجزائر والقضاء على المؤسسات التقليدية كنظام الجماعة الذي يسيير شؤون المواطن بمقتضي العرف والتقاليد والقوانيين الإسلامية والجد من حرية تحرك الجزائريين في وطنهم الا برخصة يقدمها المستعمر.

المطلب الثاني :التغيرات التي طرأت على القانون.

سعت الإدارة الفرنسية إلى تطبيق قانون الأهالي عام 28جوان1881، وأصبح سارياً المفعول بعد ما حدد بـ 27 مخالفة سنة 1874، والا انه تم تحديدة لمرات عديدة أقصاها تسع مرات وأعطى عدة صلاحيات في أعمال القمع والتعسف للحكام الإداريين في البلديات المختلطة خاصة عمالة وهران والجزائر، ثم ضبطت جميع المخالفات وعُممت في جميع أرجاء الجزائر ومناطق الحكم

[1] - أوليفيه اوكورانميزون ، المرجع السابق ، ص 31.

[2] - رشيد فارح ، المرجع نفسه ، ص 55 .

[3] - أوليفيه أوكور انميزون، المرجع نفسه ، ص144.

4 - بوعزة بوضرساية ، فرنسا البربرية 1830-1930 وإنعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة ، 2010، ص119- ص120 .

[5] - د/عبد الله مقلاتي، في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر الجزائر .تونس .ليبيا ، المرجع السابق، ص137 .

المدني وعليه تم إصدار مرسوم 16سبتمبر 1882 القاضي بضبطها إلى 41 مخالفة[1]، ومن خلال الإجراءات التي حددتها الهيئة التشريعية الفرنسية لقانون الأهالي برزت عدة أراء تتحدث عن فعالية القانون إلا أن الوضعية الأمنية للمعمرين لم تحسن وهذا ما أبدته جريدة (إيكودورون) عن تدهور الأوضاع الأمنية وكثرة السرقات والهجمات بواسطة الأهالي حسب تصريحات رؤساء الدواوير والقيادة المسؤولة عن القانون، لذا فإن دور قاضي التحقيق يعتبر شاق، [2]وفي29 أغسطس 1874 صدر القانون الذي يمنح العمال العمالات كامل الصلاحية في إعداد قوائم المخالفات والعمل على تطبيقها، [3] وفي 27جوان 1888خفضت المخالفات لتصل الى 21 مخالفة، وفي الحقيقة أن هاته المخالفات لم تنخفض وإنما عند صدور مثلاً قانون الحالة المدنية حذفت المخالفة الخاصة بالإهمال أو الإمتناع لأكثر من 8 أيام في تبليغ السلطة المختصة عن المواليد والوفيات والزواج، وكذا المخالفات الخاصة بتطبيق قانون 22جويلية 1873، لأن فرنسا صادرت جميع أراضي الفلاحيين ولم يتبقى سوى مناطق الجبال[4]، ثم تجدد في عام 1890-1891وإنخفضت المخالفات الى 21لتستقر عند23 مخالفة من سنة1904-1914كما حددت مدة سريان العمل به بسبع سنوات، أي إنها كانت قابلة للتجديد والتمديد بإعتباره يتغير حسب صلاحيات عمالات الإدراة والجدول الموالي يوضح ذلك :

السنة	عدد سكان البلاد	عدد المعاقبين	السنة على ألف	مبلغ الضرائب المستخلصة	السنة على ألف	عدد أيام السجن	السنة على ألف
1832	1.901233	26.081	14	208406	109	70.386	37
1883	1.893.181	30.837	16	212023	132	83.402	44
-1891 1892	2.323.549	16.992	7.31	89.389	38	48.343	20
-1900 1901	3.425.950	23.086	9.51	408.394	44.6	68.499	26.2

[1] – د/ جمال قنان ، قضايا ودراساتفي تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، دار الحكمة، الجزائر،2010،ص101.

[2] – محمد بليل ،المرجع السابق ،ص212 .

[3] – د/جمال قنان ، المرجع السابق ، ص ص 126-127.

[4] – محمد بن موسى، مرجع سابق، ص47 .

1911-1912	2.984.855	16.957	9.68	82.277	27.56	27.256	14.59

ورغم معارضة بعض النواب الفرنسين الأحرار لهاته التغيرات التي تطرأ على هذا القانون من حين إلى آخر، باعتباره يشوه من سمعت فرنسا وهذا ماصُرح بيه ماريوس موتي بقوله :(سلطة الإدارة في الجزائر واسعة جداً لها الحق في تحديده لمدة سبع سنوات يشكل مؤقت في 24 ديسمبر1904)، ولم يكتفوا بهذا التاريخ فقط بل جُدد في 25 ديسمبر 1911، وسار في التجديد بتاريخ 14جوان 1912لمدة ستة أشهر ليتم تجديده لمدة ثلاثة أشهر في 30مارس 1914، ويلاحظ من خلال هذا التجديد أنه تذبب 12مرة [1] وبقي قانون الاهالي ساري المفعول حتى سنة 1944، ومن خلاله حُدد المستوطنون إجراءات منها معاقبة المسلمين وإجبارهم على الدفع دون نقاش مع إظهار الطاعة التامة لسلطة الأوروبين. وبدأ يستفحل خطر القضاء على الشخصية الوطنية إلا أن نجح هذا القانون بإعتبار أن القائمين عليه أو على تنفيذه من المستوطنين لايخضعون لسلطة الوالي أو رئيس البلدية، وهم ضباط بدون مراقبة يفرضون غرامات مالية على المسلمين وأحياناً يتحولون الى رجال أمن ينفذون أحكامهم وقرارتهم بأنفسهم على السكان المسلمين وهم أداة لقمع المسلمين فقط .[2]

المطلب الثالث: أهداف قانون الأهالي

لقد سعت فرنسا إلى إصدار 27 مخالفة، بعد ذلك إزدادت إلى 41 مخالفة تخص الأهالي بحيث أنها خاصة بهم دون غيرهم من الأشخاص لذا فإن فرنسا كانت تسعى إلى تحقيق عدة أهداف من بينها مايلي :

1- رغبة الإدارة الإستعمارية في محاربة القضاء الإسلامي، ومن ثمة محو شخصية القاضي المسلم وتعويضه بالقضاء الفرنسي لأن فرنسا ترى أنه لابد من فرض سيطرتها، ومن أجل إلغاء الشرع الاسلامي ودفع الأهالي الى التفاوض مع الصلح الفرنسي . [3]

[1] - كريم ولد النبية ، سياسة الإخضاع، مجلة الصاحب العلمي ،ص ص 65-69 .

[2] - د/ محمد الصلابي ، حياة كفاح الشعب الجزائري ضد الإحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر ، دار الشافعي للنشر، ط1 ،1437-2015،ص661 .

[3] - يحي بوعزيز، المرجع السابق ،ص52 .

2- تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية ووضع الجزائريين رهن إعتقال الإداري ،وهذا إنطلاقاً من قانون الأنديجينا الذي فُرض على قوانيين إستثنائية وعليه، فإن الجزائريين مطالبين بتحمل المسؤولية أمام أي خسارة .[1]

3- تحطيم البنية الإجتماعية والثقافية للجزائريين حتى يتمكن الإحتلال من فرض سيطرته على المجتمع الأهلي ،ولبلوغ هذا المرام وطبقت سلطة المستعمر أليات مختلفة ومنها سياسة الجهل والتفقير والتمايز الإجتماعي وتبعياته المتعددة من بطالة وأمراض .

4- إبادة المجتمع الجزائري من طرف الإستعمار بتطبيق هاته القوانيين الجائرة التي تمكنه من القضاء على مُقومات الهوية الجزائرية ،حتى يعم الجهل والأُمية وتفكيك النظام القبلي ،وهذا ماعبر عنه أحد الكُتاب الفرنسيين بقوله: (لقد ساهمت سيادتها الثابتة في تفكيك القبيلة لقد، نزعنا منها روح القرابة والتضامن التي كانت موجودة في كل أفرادها الأغنياء منهم والفقراء) مما أدخل القبائل الجزائرية في حالة فوضى عارمة .

5- الإخضاع والحجز والقمع في سياق تعويض النظام العسكري بالإداري وعليه فإن المعمريين خوفاً من أن يصبح القانون العادي هو القاعدة الأساسية وهذا ماسيجبر الدولة الإستعمارية من كل حماية قانونية لذا وضع هذا القانون لمنح الإدارة وسيلة قمع إسثنائية ،ومن هنا يمكن أن نقول أن السياسة الفرنسية إستطاعت إستطياد هدفها.[2]

[1]- محمد بليل ، المرجع السابق ،ص278 .

[2] - عبد الباسط فلفاط ،المرجع السابق ،ص432 .

خلاصة الفصل

من خلال ماسبق يتضح لنا بأن قانون الأهالي الذي أصدرته فرنسا خلف الحكم العسكري وتطبيقاً للحكم المدني، والذي هو عبارة عن إجراءات تعسفية ضد أهالي الجزائر .فالدراس والمتمعن لهذا القانون يُدرك بأن فرنسا لها عدة أبعاد تخدم المستوطنين الأهالي، بعكس أهالي الجزائر الذين وُجدوا أنفسهم مسلبويين من جميع الحقوق المدنية، بما في ذالك الإدارية، ومما يبرهن ذلك منعهم من التجوال إلا برخصة فالرخصة عادة لاتنبطق إلا على المسجون لأداء عمل ما أو المعاقب جراء أي تُهم وعليه فإنه نتج عنه نتائج وخيمة على الشعب الجزائرى وعلى جوانب معيشته بما تتضمنه إجتماعيًا وإقتصاديًا .

الفصل الثاني :ردود أفعال الأحزاب والجمعيات من القانون وإنعكاساته.

المبحث الأول: موقف الأحزاب والجمعيات.

المطلب 01:رد فعل الجمعيات من القانون.

المطلب 02: رد فعل الأحزاب من القانون.

المبحث الثاني : إنعكاساته على الإقتصاد والمجتمع.

االمطلب 01:على الجانب الإقتصادي .

***إرهاق الجزائريين بالضرائب.**

***تردي الإقتصاد.**

المطلب 02: على الجانب الإجتماعي .

***إنتشار الأوبئة ولأمراض.**

***الهجرة (الهجرة الداخلية والخارجية).**

المبحث الأول:موقف الأحزاب والجمعيات من القانون وإنعكاساته.

المطلب الأول : رد فعل الجمعيات من القانون:

ساهمت الإدارة الفرنسية في تطبيق قانون الأهالي 1881 على الجزائريين، ولم تكتفي بذلك فقط، بل كانت تجدد في مواده حسب مايخدمها وإدارتها نتيجة القرارات التعفسية التي سنتها فرنسا ضد أهالي الجزائر من أجل شن حركتهم الداخلية والخارجية التي كان لها نتائج وخيمة، وبسبب هذا الأخير أُصيب الشعب الجزائري بالإرهاق والتعب وتدهور أوضاعه السياسة والإقتصادية والإجتماعية ناهيك عن الهجرة بحثاً عن الأمان والإستقرار، و تعداد الهجرة بما في ذلك الخارجية والداخلية لعائلات الميسورة والفقيرة، بينما العائلات الغنية فكانت وجهتها نحو بلاد المشرق والمغرب لتوفر حياة أفضل وهروبًا من الواقع المعاش الذي في الجزائر، إضافة الى ذالك الضرائب التي كانت تشكل عائق يدفعهم لبيع أراضيهم بسبب عدم قدرتهم على دفع ضريبتهم .وأحياناً يلجأ الى بيعها لدفع ديونه جراء هاته القوانين الزجرية وغيرها التي كانت السبب الرئيسي في ظهور عدة عرائض ونمو الوعي السياسي تندد بالواقع المر الذي تعرضت له الجزائر، وقد عبروا عن هذا بعرائض وأحزاب وطنية لتوعية الشعب لما يجري من حوله حيث ظهرت فئات شبانية وجمعيات مكونة من فئات مثقفة الذين تلقوا تعليمهم في الخارج وتشبعوا من الثقافة وهم عبارة عن أفراد ميسورين الحال، وشكلوا عدة جمعيات ونوادي كانوا يجتمعون لخروج بقرارات لصد هاته القوانين، وسنحاول في هذا الفصل التعرض إلى ردود أفعال الجمعيات والأحزاب جراء قانون الأنديجينا وما مدى إنعكاساته على المجتمع.؟

أولًا: حركة الاحتجاج وتقديم العرائض

وفي ظل تفاقم الأوضاع التي كان يمر بها الأهالي جراء السياسة التعسفية أضطر البرلمان الفرنسي إلى ضرورة تقصي الأوضاع من أجل إبراز حقيقة مايقال حول الإضطهادات التعسفية[1]، التي تعتبر وسيلة حديثة تبناها الجزائريين بعد الحرب العالمية الاولى لدفاع عن أنفسهم ضد هاته القوانين الجائرة التي أصدرتها فرنسا ضد الجزائريين، إلا أن الدراس لتاريخ الجزائر والإحتلال الفرنسي للجزائر يرى أنها قديمة قدم الإحتلال. بإعتبارهم عاشوا ويلات الاستعمار منذ 1830، مما جعلهم

[1]- عثمان سعدي ، المرجع السابق ،ص645 .

يتفجرون غيظاً بعدة عرائض إحتجاجية والشكاوي للفرنسين سواء في الجزائر أو فرنسا ومن أبرز تلك العرائض قدمها حمدان خوجة وإبراهيم بن مصطفي باشا وأحمد بوضرية بين ستني 1830-1836 وجاءت هاته العرائض لرفع الظلم عن الجزائريين في مجالات عدة كالإعتداء على المنازل والمتاجرة بعظام الموتى ومصادرة ألاملاك وغيرها من الجرائم اللتي أُلحقت بالجزائريين .[1] فالمدرسة التي كان يطالب بها المدرسة التي تُكمن مُقومات شخصية والتفتح وليس التغرب والتسلب فالسياسة الاستعمارية حرمتهم من التعليم،[2] وفي سنة 1878 قدم وُفد من الأعيان في معرض باريس بتقديم عريضة يقال أن ولد القاضي هو من قام بتحريرها وأهم مطالبها إنتخاب نُواب يمثلون الجزائريين بالبرلمان الفرنسي ،ورفع الظُلم الذي قادهم الى هجرة الديار وترك أراضيهم،[3] ففي سنة 1881 قام المكي بتقديم عريضة ضد القوانيين التي كانت ضد الغابات ونتيجة لهذا تكونت جمعية بباريس تسمى بـــ (الجمعية الفرنسية لحماية الأهالي) ففي كل العرائض والشكاوي التي كان يتقدم بها الجزائريون لإدارة الإحتلال أو الحكومة، فإن مطلبها الأساسي هو تأسيس المدارس والإكثار من عددها كان من المطالب التي تتصدر العرائض وإغتنام الجزائريين فرصة مناقشة المجلس الوطني الفرنسي سنة 1887 لمشروع تجنيس الأهالي بطريقة جماعية فقامو بإرسال عريضة بالعربية والفرنسية الى المجلس الوطني الفرنسي وأعلنوا فيها معارضتهم المطلقة للمشروع، بإعتبارهم رافضين للتجنس بصفة قطعية والإحتفاظ بعاداتهم القديمة وقوانينهم الشخصية، ومن أهم ماجاء في عريضة 1886 التي أحتوت على مطالب من المجلس الوطني الفرنسي وهي:

1 -تنظيم المدراس العربية ونشر تعليم العربية بين الجزائريين .

2-إسترجاع العمل بالقضاء الإسلامي ، الذي كان قد أُلغى بقرار سنة 1866.

3-المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين والفرنسين في المجالس البلدية والعمالية .[4]

4-العسكري والتدخل في الشؤون المدنية ، وشككوا في سياسة التفقير وطالبوا بالإجماع بمايلي

-وضع حل للضرائب الثقيلة .

---

[1] – ابوالقاسم سعد الله، الحركة الوطنية ،المرجع السابق ، ج1،ص ص71-72.

[2] – جمال قنان، المرجع السابق، ص 137.

[3] - ابو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ،المرجع السابق ، ص 71 .

[4] – ابو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية ، ج2 ، دار الغرب الاسلامي ، ط4 ، 1992 ، بيروت ، لبنان ،ص174.

5-إلغاء قانون الأهالي .

6-حق الجزائريين في المشاركة في إنتخاب رؤساء البلديات.[1]

فجميع العرائض التي قدمها الجزائريون كانت توحي للمعارضة لما كان يسرى ،وعليه يُبرهن هذا أن الأسلوب المعتمد لدى الفئة المثقفة للدفاع هو القلم الذي كان له دور فعال لمحاربة السياسة الفرنسية الجائرة .

-ظهور الجمعيات والنوادي والصحف ودورها :

لما أُصيب الشعب بالإرهاق والإسترقاق لجأو الى تشكيل هيئات وجمعيات ومؤسسات وطنية، ساهمت في تكوين جيل مُثقف واعي يحس بمعانات الشعب الجزائري وبالقهر الإستعماري الذي ألحق بهم ،وسعوا بذلك إلى تحرير البلاد من الظلم والعبودية بإنشاء جمعيات ونوادي ثقافية ساهمت بشكل كبير في رفع الوعي الفكري والسياسي والإقتصادي والإجتماعي للمجتمع الجزائري وأهم هاته الجمعيات ، جمعية الهلال ونادي صالح باي ، والجمعية الراشدية ، ونادي الشباب الجزائري.

-جمعية أهالي لمسيلة :

والتي تهتم بمشاكل الأهالي والدفاع عنه في إطار قانون الإدارة الإستعمارية، ونتيجة للظروف التي أحاطت بالمنطقة من الجفاف وإنتشار الأوبئة والأمراض ونقص الحبوب كانت سبباً رئيسيًا في تأسيسها .[2]

-الجمعية الخيرية الإسلامية :

تأسست سنة 18 /1927/01 و قد حملت إسم الإسلامية دلالة على الهوية الوطنية للأهالي وللتمييز عن الجمعية الإسرائلية التي كانت تنشط في ظل تحالف المعمريين، ومن بين الأعضاء الناشطين المؤسسين للجمعية مثلًا أصحاب النفوذ في الإدارة كالخوجة طالب حسين، وأعيان المدينة أمثال سفار العربي وأحمد العلي ،وبدأت نشاطها في جمع التبرعات المالية من كبار الأغنياء والتجار والتي وصلت في بداية أمرها حوالي 3000 فرنك فرنسي سنة 1927، إضافة إلى جمعية قُدماء التلاميذ وأصدقاء مدرسة المسيلة 1935، والتي كان لها الدور الفعال في مساعدة الأهالي.[3]

[1] – ابو القاسم سعد الله،الحركة الوطنية ، المرجع السابق ، ج1، ص 175.

[2] –كمال بيروم ، الحركة الوطنية بمنطقة المسيلة 1900-1954، ديوان المطبوعات الجامعية 2013 ،ص 16 .

[3] –كمال بيروم ، المرجع السابق ،ص17.

-تعاطف بعض الأحرار الفرنسيين :

بمعنى ذالك حول المآسي التي تعرض لها الأهالي المسلمون الجزائريون أمثال البان روزي ،فقد طلبا بتفهم أكثر للجزائريين المسلمين ، فالجريدة لوتان قامت بحملة ضد نظام الأهالي ومدى تعسفه في حق الأهالي، وطالب بول بورد بالمساواة بين الفرنسين وفي المسلمين في جميع الحقوق .[1]

-الجمعية الراشدية :

أسسها فئة من الشباب الجزائري المثقف خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية سنة 1894، وكانت الجمعية تصدر نشرة بالعربية والفرنسية، وتعقد سلسلة من المحاضرات الهامة، وتساهم في نشر التعليم ومن بين أعضائها إبن التهامي إضافة الى نادي صالح باي ونادي الإتحاد إذ دعوا الى التحرر والتقدم وتطوير المجتمع الجزائري وجعل منه مجتمعاً حديثاً.

-النوادي :

تُعد النوادي أحد وسائل، الإجتماع وحل المشاكل التي يعاني منها الأهالي وتباشر في نشر الوعي بين أفراد المجتمع حيث تباشر في تنظيم مهرجانات ودروس وعرض ومسرحيات التي كان لها الأثر العميق في إيقاظ المجتمع .[2]

-نادي صالح باي 1908:مقره قسنطينة وكان ينشط بالجزائر لعاصمة، وبهتم بالقضايا الثقافية إضافة إلى نادي الإتحاد إذ دعوا الى التحرر والتقدم وتطوير المجتمع الجزائري وجعل منه مجتمعاً.[3]

ظهور الصحف والمجلات : تعد الصحف والمجلات دعامة قوية وسلاح خالد المفضل بإعتبارها كانت تستهوي القراءة وتعتبر العنصر الأكثر جاذبية للحياة السياسية وعليه فإن مجلة الأقدام،[4] لعبت دوراً فعال في فضح تعسفات الإدارة الإستعمارية وقد إستعملها خالد لضرورة ضرب الأهالي وخاصة الذين باعوا أنفسهم للإدارة الفرنسية فقد هاجم العديد من العائلات أهمها عائلة (عائلة سياح) في الشلف و(أورليا نفيل سابقا)التي كانت تستغل فلاحي المنطقة

[1]- محفوظ قداش ، جزائر الجزائريون ،ج1،الاكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية ، 2008 ، ص 230.

[2] -كمال بيروم ، المرجع نفسه ، ص15 .

[3]- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال ،ص104 .

[4]- الأقدام: هي صحيفة اسبوعية أصدرها الأمير خالد باللغتين العربية والفرنسية ناطقة باسم النجم .

ومعظم العائلات التي فضحتهم هاته الجريدة (الاقدام) لأنهم وقفوا ضد الأمير عبد القادر وكانت هذه الجريدة حساسة جداً لمصير الناس البُسطاء مثل الفلاحين والعمال والبطالين ولقد أخذت عدة مبادرات لمحاربة المجاعة التي ضربت سكان الريف، بل نددت بفضائح الإستعمار، لذا فإن خالد كان واعياً بما يجري في الجزائر ومامدى تأثير الجريدة[1]، إضافة إلى جريدة الصباح في وهران والهلال في مدينة الجزائر 1906 والمسلم في قسنطينة والإسلام في عنابة 1909 والراشدي في جيجل .[2]

–المبشر: وهي صحيفة رسمية موجهة للأهالي الجزائريين باللغتين والامر المهم في هاته الصحيفة أن الجزائريين إنطلق وعيهم بالصحافة والإعلام من خلال المبُشر وأهم الرواد الذين مالو في هذا المجال علي بن مر ومحمود ولد الشيخ علي ...إلخ والجيل الثاني من الصحافين أمثال أبو القاسم الحفناوي ومصطفي الشرشالي ...إلخ ولم تكن هاته الصحيفة تثقيفية فحسب وإنما للدعاية المكشوفة حيث إهتمت أحياناً بترجمة المقال والإعلانات الفرنسية وتعتبر معلم رئيسياً لدخول الجزائريين لعالم الصحافة وعلم الفن والطبع والنشر...إلخ.

–جريدة المنتخب :

هي جريدة أسبوعية ظهرت في قسنطينة 1882– 1883، وهي مزدوجة أسسها الليبيراليين بحيث أنها كانت تُدافع عن الأهالي ضد تعسفات الإدارة والقوانيين الإستثنائية والإشفاق عليهم عن مايجري ضدهم من معانات ومعاملات لاإنسانية .[3]

المطلب الثاني : رد فعل الأحزاب من القانون

في مطلع القرن العشرين مزامنة مع نهاية الحرب العالمية الأولى، لم يعد الشعب الجزائري يعتمد للدفاع ومواجهة الإستعمار على المقاومات الشعبية، وإنما غير أسلوبه الى مايعرف بالأحزاب والسبب الأساسي لهذا التغيير يعود إلى الجزائريين المهاجرين، ومدى إحتكامهم بالمجتمع الفرنسي [4]

[1]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية، المرجع السابق ، ج2 ، ص ص 572–573

[2] – محفوظ قداش ،المرجع السابق ،ص 132 .

5– ابو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية، المرجع السابق ، ج2 ، ص ص 574– 575.

[4] – عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ، دار المعرفة ، ج1، 2006، ص341.

الذي كان عاملًا ودافعاً قويًا لظهور حركة النهضة العربية، وبدأت الذات الجزائرية تبحث عن طُرق جديدة لتأكيد الودية والوجود والحصول على بعض الحقوق بالضغط على الُأوروبين وبالتالي ظهرت فئة مثقفة من الجزائريين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الفرنسية في العائلات الميسورة وكان لهم موقعهم وصدهم وإشتملت هاته الفئة على مثقفين وأطباء ومعلمين وقد إلتفت حول قضايا الشعب والتنديد بالمعاملة السيئة ،[1] ونشأت النهضة الجزائرية الألية من جديد وتشكلت أحزاب ومن بينها مايلي :

أولًا: حركة الشباب الجزائري (الجزائر الفتاة):

بدأت هذه الحركة منذ 1892بالاتصال بالمسؤولين الفرنسين ونقل هموم المواطنيين الجزائريين إليهم وتزعم هذه الحركة الشبانية مجموعة من الشخصيات الوطنية التي كانت تشتغل في الترجمة أمثال فرحات عباس ومن أهم مطالبها مايلي :

1- تعديل قانون الأهالي .

2- إلغاء بعض بنوده.

3- رفع نسبة التمويل أو التميل في الإنتخابات .

4-المساواة بين الاوروبين والمسلمين

ثانياً: حزب الشباب الجزائري سنة 1912:

الذي وقف في وقت كان يعاني فيه الشعب الجزائري من شدة الضيق ، سعى الجزائريين إلى إرباط تلك القوانين ودعوا الى التساوي الاوروبين في الضرائب والتمثيل لدى مجالس الأمة ونشر التعليم بين طبقات المجتمع ومن أمثال هاته الهيئة النواب المسلمين التي أنشأها الامير خالد.[2]

ثالثاً: جماعة النخبة الجزائرية

[1] – د/ عبد السلام فيلاني ، الجزائر الدولة والمجتمع ، دار الوسام العربي ، ط1 ، 1434هـ -2013م ، الجزائر ، ص ص 142-143.

[2] – عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام، شركة دار الامة ،ج5 ، 2010، ص 215.

وُلدت في ظل الإحتلال الفرنسي وتخرجت من المدراس الفرنسية ، تنافس بها كتلة المحافظين، ففي سنة 1911 أراد أحد أعضاء جماعة النخبة أن يعرف جماعته فقال : أنها ثريات من الشباب المتخرجين من الجامعات الفرنسية والذين كانوا قادريين بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقين وهم طبقة يحسنون العربية والفرنسية ،وكانت مطالبهم الإصلاحية جداً متواضعة حيت طالبو بمايلي :

ا-إلغاء الإجراءات الإضطهادية .

ب-تمثيل نيابي كامل الجزائريين في جميع المجالس .

ج- توزيع الضرائب توريعا عادلا.

هـ- تمثيل نيابي كامل للجزائيين في جميع المجالس .[1]

رابعاً: كتلة المحافظين:

وتشكلت من المثقفين والعلماء والمحاربين القُدماء من زعماء الدين وبعض الأقطاعين والمرابطين وينادوا بالتقدم والتسامح والتعليم [2]، وكانوا جميعاً متحمسين للوطنية والجامعة الإسلامية وكانوا أعداء غير مساومين لفكرة التجنس وللخدمة العسكرية الإجبارية ، تحت العلم الفرنسي وشتمل برنامجهم على النقاط التالية:

1-المساواة في الضرائب والفوائد الميزانية .

2-الدعوى الى الجامعة الأسلامية .

3-إلغاء قانون الأهالي وكل الإجراءات التعسفية .

خامسًا: حركة الامير خالد (1919- 1925):

بعدما أُصدر وأسس عدة جمعيات التي من بينها الراشدية وغيرها السالفة الذكر، غادر الأمير صفوف الجيش الفرنسي برتبة نقيب وأستقر في الجزائر في الفترة التي كان يعاني الشعب الجزائري جراء القوانين التعسفية ، وكان لتضحيات الشعب الجزائري أبان الحرب العالمية الأولى سبباً قوي

[1]- د/ ابراهيم مياس ، المرجع السابق ، ص 231 .

[2]- ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ج2، ص 145 .

لمطالبة فرنسا بابرام الوعود التي وُعدت بها الشعب الجزائري،[1] وبعدما إنفصل عن النخبة طالب أنصاره بتطبيق سياسة الإدماج مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصي وأهم المطالب التي سعت إليها.

1- إلغاء القوانين الإستثنائية .

2- تطبيق القوانين الإجتماعية والعمالية لفائدة المسلمين .[2]

3- إلغاء سائر القوانين الزجرية والإستثنائية والمحاكم المختصة والرجوع للقوانين التابعة للحق العام.

4- الإعتراف بحق المسلمين الجزائريين في الوصول إلى درجات التوظيف العمومي الذين غير متقيدين إلابشرط الكفاية .[3]

سادساً: فيدرالية نواب مسلمين الجزائريين

تأسست في جوان 1927 يدل المثقفين الذين يؤمنون بالتجنس والإدماج ومن البارزين في تأسيسها إبن التهامي وأشهر رؤسائها إبن جلول وفرحات عباس ،ومن أهم مطالبها (إلغاء قانون الانديجيينا) والدعوة للمساواة بين المسلمين والاوروبين ودمج الجزائر بفرنسا .[4]

سابعاً: المؤتمر الإسلامي الجزائري:

إنعقد في جوان 1936وحضره جمعية العلماء والمنتخبون الجزائريون والإشتراكيون وإستخلصت مطالبه فيما يلي :

1-إلغاء قوانين الأنديجينا والقوانيين الأستثنائية .

2-إلحاق الجزائر بفرنسا مع المحافظة على الشخصية الإسلامية .

3-حرية الصحافة العربية .

4-رفع مستوى العمال والفلاحيين وتوزيع الأراضي عليهم .[5]

ثامناً: تجمعات المنتخبين

---

[1] - عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 342 .

[2] - د/ صالح فركوس ، تاريخ الجزائر من ماقبل التاريخ الى غاية الأستقلال ، دار العلوم ، 2005، ص404.

[3] - عمار عمورة ، المرجع نفسه ، ص 345 .

[4] - المرجع نفسه، ص346.

[5] - صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين الى خروج الفرنسين 1814-1962، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2002، ص ص 241-242.

يُعتبرون من المعارضين لتطبيق قانون 4 فيفري 1919، لذا رأوا ضرورة توحدهم، ثم عقد أول مؤتمراتهم في سبتمبر 1927 بالنادي الإسلامي بمدينة الجزائر وسعوا الى توطيد علاقتهم بالأوروبين من أجل الخير الذي يكنونه للوطن المشترك فرنسا، وقد تبنت الجمعية برنامج أشتمل على مايلي:

1-تمثيل الأهالي في البرلمان .

2-المساواة في الخدمة العسكرية .

3-إلغاء الإجراءات المفروضة على العمال الأهالي المتوجهين الى فرنسا.

4-ترقية التعليم والتربية المهنية للأهالي .

5-المساواة في الأجور والمنح والوظائف الإدارية .[1]

تاسعًا: نجم شمال أفريقيا

شهدت سنة 1926حدثين مهمين أثر على مستقبل القطر الجزائري أولهما : تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا في باريس وثانيًا (نادي الترقي) بعاصمة الجزائر[2]، وتعد جريدة الأقدام التي أنشاها الأمير أول جريدة ناطقة بإسم النجم ثم تليها الأمة 1930[3] أما جمعية نجم شمال إفريقيا فقد ساهم في تأسيسها أحمد الحاج الصالح وزارته مجموعة من الشباب الأحرار الجزائريين والمراكش والتونسين ، وعودت نجم شمال إفريقيا الى الظهور عام 1933[4]. وأمام مؤتمر بروكسل الذي دعت إليه الجمعية المناهضة للإضطهاد الإستعماري أحتوت في مطالبها على إجلاء القوات الفرنسية الغازية من الجزائرن [5] وأمام هذا المؤتمر طالبوا بتحقيق إجراءات عاجلة قبل الاستقلال وأخرى أجلة و أما بالنسبة للإجراءات الأجلة إشتملت على مايلي :

1-إلغاء جميع القوانين الأهلية الاستثنائية وإصدار عفواً عام عن المسجونين .

2-إطلاق حرية التنقل في فرنسا وخارجها وحرية الصحافة وتأليف الأحزاب .

3-إلغاء البلديات المختلطة والإدارة العسكرية في الجنوب .[6]

---

[1] – محفوظ قداش ، المرجع السابق ، ص276.

[2] – عمار بوحوش ، المرجع السابق، ص146.

[3] – د/ صالح فركوس ، تاريخ الجزائر من ماقبل التاري الي غاية الاستقلال ، المرجع السابق ، ص403.

[4] – عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 146 .

[5] – د/ صالح فركوس ، تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ،ص 408 .

[6] – يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص84 .

4-السعي للتحرر من الاستعمار الفرنسي .

5-الإستقلال الكامل للجزائر .

6-إرجاع الأرض المغتصبة الى الجزائريين وعقد نجم شمال إفريقيا مؤتمر خاص به في 28جوان 1933، بحضور المنتمين إليه ومن أهم مطالبه الواردة وفي مقدمتها إلغاء قانون الأهالي .[1]

عاشراً: جمعية العلماء المسلمين

هي جمعية اسلامية جزائرية أسسها مجموعة من العلماء الجزائريين خلال القرن العشرين في سن 1831وهي ذات قاعدة شعبية في تاريخ الجزائر ويعتبر عبد الحميد بن باديس صاحب فكرة إنشاء الجمعية وقد سعى لجمع شمل العُلماء ووجه لهم الدعوة عبر صحيفة الشهاب من أجل تشكيل جمعية دينية تسعى بدورها للدفاع عن الإسلام وصيانة مبادئه،[2] إتجهت الجمعية منذ البداية الى غرس و بذور الروح الوطنية في نفوس الشباب ولعلمهم بلغة أبائهم وأجدادهم والتراث العربي وقد سعت إلى محاربة الطرق الصوفية التي يعتبرها عبد الحميد بن باديس علة العلل في الإفساد ومنبع الشرور. [3]

الحادي عشر: الحزب الشيوعي

إنشاء هذا الحزب بصفة نهائية 1936، ويعتبر وريث الفيدرالية الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي وهو مشكل من فئتين أوروبية ومسلمة، في البداية كان من المعارضين لتحرر المستعمرات الفرنسية إلا أنه سرعان ماغير رأيه 1926 بإنعقاد المؤتمر الإقليمي ليفدرالية الشيوعيين، أصبح من المساندين والمنددين بقانون الأهالي،[4] حيث وجه عدة نداءات الى الشعوب المضطهدة في شمال إفريقيا وكان هذا البيان يطالب بإستقلال المجتمع في إطار دولة مصادرة أراضي الإقطاعين والفلاحيين وإلغاء نظام قانون الأهالي .[5]

وقد يتضح لنا أنه كان لهاته العرائض دورًا أساسياً .

---

[1] – عمار عمورة ، المرجع السابق ،ص349 .

[2] – د/ عبد الله مقلاتي ، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال للجزائر 1830-1962 ،المرجع السابق،ص216.

[3] – عمار بوحوش المرجع نفسه ، ص ص 244-245 .

[4] – عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 366 .

[5] – محفوظ قداش ، المرجع السابق ، ص430 .

المطلب الثالث: ردة فعل الشعب

لم يصمد الشعب الجزائري جراء هاته السياسة التعسفية والقوانيين الإجرائية التي فرضتها فرنسا وإنما واجهها بكل ماأُوتيح من قوة وقد تجلى هذا الرفض بعدة إنتفاضات شعبية أهمها إنتفاضة الشيخ المقراني والحداد.

وعليه فإن الجزائر شهدت عام 1871إنتفاضة وثورة كبيرة شملت معظم مدن البلاد ،حيث إنطلقت بوادرها الأولى في شهر جانفي سنة 1871من مدينة سوق أهراس حيث تمرد سكانها على قرار التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي لمحاربة بروسيا فألتحقوا بالجبال ،وإنضمت عدة قبائل للثورة وإستنافت قبائل أولاد سيد الشيخ بالجنوب الوهراني القتال في نفس الفترة التي كانت قبائل بوشوشة وناصر بن شهرة ينظمان الإنتفاضة في الصحراء الشرقية بحيث كان المقراني حينها ينظمها في الشمال الجزائري ،وتعددة الظروف التي تدفع بالسكان للإنضمام للثورة فمنها ماهو إقتصادي وسياسي وإجتماعي، وخاصة بعد هزيمة الجيش الفرنسي في سيدان سنة 1870 على يد القوات البروسية وإضافة الى الفقر والجرمان الذي أُصيب الجزائر 1868.[1]

ثورة أولاد سيدي الشيخ ويذكر المؤرخون والباحثون أن لها أسباب عديدة ونذكر في مقدمتها سوء سياسة المكاتب إتجاه السكان خاصة بعدما غيروا ضباطها ذو الخبرة وعُوضوا بضباط جُدد كان لسياستهم المتغطرسة ضد السكان دور في اغتصاب الأهالي ،وإرهاق كاهن السكان ومصادرة أراضيهم بما في ذلك العقارية والحيوانية ومنحها للمعمريين الذين أُستقروا في البلاد .[2]

إلا أن فرنسا لم تتمكن من إخماد هاته المعارك والإنتفاضة إلابعد خوض معارك ثلاثة مائة معركة في كامل التراب الوطني، وعندها رجع الهدوء والأمن، وشرعت فرنسا في قمع المعارك المشارك في الثورة بعد إنتفاضة الشيخ المقراني . [3]

[1]- عمار عمورة ، المرجع نفسه ، ص ص 132- 133 .

[2]- د/عبد الله مقلاتي ، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر، المرجع السابق، ص ص 90-91.

[3] - عمار عمورة ، المرجع السابق، ص 333.

المبحث الثاني : إنعكاساتة على الإقتصاد والمجتمع.

المطلب الأول :على الجانب الإقتصادي .

أولاً: إرهاق الجزائريين بالضرائب ..

تعد الضرائب هي الأخيرة التي كان لها تأثير عميق على الفرد والمجتمع معاً، وسعت فرنسا الى تطبيق إجراءات صارمة في دفع المستحقات وتوفير الوسائل المختلفة للمحكمة في التحصيل الضريبي الذي إرتبط بقانون الانديجينا، وكان الحاكم العام نفسه يُشرف على هاته العملية،

بتقرير لوالي وهران يطالبه فيه بإلزام الجميع لضرائب العربية رد على إقتراب بعض النواب الذين طالبوا بتأخيرها . [1]

وبالرغم من الفقر المدقع الذي يعيشه السكان يُستوجب عليهم دفع الضريبة، إلاأنهم أحيانًا يلجأون الى بيع أراضيهم للمستوطنين لعدم قُدرتهم على دفعها، وهذا ماكانت تسعى إليه فرنسا من جراء سياستها وإن يصبحوا عبيد وخماسين في أرضهم بدلًا من مالكين لها.

وطُبقت الإدارة الفرنسية سياسة التفرقة بين الجزائر والمستوطنين بالرغم من الغناء الذي كان يسيطر على هاته الأخيرة الذين كانو يدفعون ضريبة أقل ممايدفعه الأهالي وإستمرت هاته الوضعية حتى عام 1919، وألزم الفقراء الأهالي بدفع هاته الضرائب بما في ذلك الضريبة المباشرة والغير مباشرة .[2]

وسعت فرنسا إلى فرض أقصى العقوبات وهذا ما أورده أجرون في أحد هوامش دراسته فإذا العربي لم يدفع الضرائب ببيع له قطعاته ويوضع زوجة الفلاح في السجن إلى غاية التحصيل، [3] وتعددت العقوبات في شكل ضرائب والتي هي عبارة عن أعمال تسلط عليهم للقيام جراء تأخرهم أو عدم مقرتهم على دفع الضريبة وإشتملت هاته الأعمال على الحراسة الليلية، ومقاومة الجراد ضريبة الرعي في الغابات،[4] وهذا ماأثر على الوضع الزراعي فالأرض التي لاتمتلكها وترعى عليها لابد من ضريبة على ذلك فلقد حررت مصالح الغابات حوالي 9595 محضر عقوبة ضد

[1] – د / محمد بليل ، المرجع السابق ، ص318 .

[2] – يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص45 .

[3] –د/ عبد الله مقلاتي ، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر ، المرجع السابق،ص 319 .

[4] – بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ، دار المعرفة ، 2006 ، ج1، ص 257 .

الجزائريين الذي تتضمن الرعي ضد الرخصة، حيث أجبر الفلاحيين على ترك أرضهم أوبيعها لتسديد الديون وإن لم تسدد فيتم جحزه هو وزوجته بطريقة مهينة [1]ومن بين الجبايات التي فُرضت على الجزائريين مايلي :

01-ضريبة اللزمة و التي هي ضريبة ليست حديثة العهد وإنما منذ العهد العثماني فرضتها فرنسا حتى عام 1918 وأهم القبائل التي خضعت لهاته الضريبة بلاد القبائل والأوراس بحيث يعاقب كل شخص يأخر في دفعها بمقتضى قانون 28 جوان 1881.[2]

02-ضرائب فرنسية مباشرة وغير مباشرة : أعتمدت فرنسا على التشريع الإسلامي والقوانيين الاسلامية واللتي من حقها فرض الضريبة وبذلك تمكن من تثبيت أقدامه في الجزائر وخاصة بعد المرسوم 17 جانفي والذي يقتضي بدفع الضريبة نقدًا ،وقد عمم القانون على أرجاء الجزائر [3].

ويمكن القول بأن الضريبة تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والحالة العامة للبلاد، فالضريبة لم تكن سوى وسيلة من الوسائل التي تبنتها فرنسا ضد أهالي الجزائريين لتطبيق سياستها المجحفة وقوانينها الإجرامية وبالتالي إثقال كاهن الأهالي بالضرائب ودفعهم الى الهجرة من وطنهم والبحث عن الامان، دون أن ننسي تفشي الاوبئة والأمراض والتي من شأنها تضييق الخناق على الشعب الجزائري.[4]

إلاأن فرنسا لم تتمكن من إخماد هاته المعارك والإنتفاضة إلابعد خوض معارك ثلاثة مائة معركة في كامل التراب الوطني وعندها رجع الهدوء والأمن وشرعت فرنسا في قمع المعارك المشاركة في الثورة بعد إنتفاضة الشيخ المقراني.[5]

ثانياً:تردي الإقتصاد الجزائري.

كان لتطبيق قانون الأهالي في الجزائر عواقب وإنعكاسات وخيمة في جوانب مختلفة .

[1]- محفوظ قداش ، المرجع السابق ، ص 228 .

[2]- بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص257 .

[3] - د/محمد بليل ، المرجع السابق ،ص 314 .

[4]- د/ صالح فركوس ، تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ،ص ص 229-228 .

[5] - عمار عمورة ، المرجع السابق، ص 333.

و لعل من بين المواضيع التي أسالت حبراً كثيرًا وتبوأت مركز الصدارة في إهتمامات الباحثين في التاريخ الحديث والمعاصر للجزائر قضية الفلاحين الجزائريين والمستعمرين حول ملكية الارض.[1]ففي عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة تعرضت الجزائر لهجوم إستعماري شرس سعى إلى ضمها بالكامل بفرنسا بحيث كانت وسيلتها الرئيسية طرد شعبنا من أرضه وإعطائها لحثالة الجاهلين ،المستوطنين الجاهلين.[2]

وسوف تكشف لكم الصفحات التالية عن هوية الإستعمار الفرنسي في الجزائر وطبيعته وحرصه منذ الساعات الأولى عن إحكام قبضته على الأراضي الزراعية من خلال إنتزاعها من أصحابها الشرعيين بمختلف الوسائل والأساليب إدراكًا منها بأن الارض هي العنصر الاساسي الضروري لتفيذ مشروعها الاستيطاني.

فلقد كان إقليم الشرق الجزائري الذي تزداد به الكثافة السكانية (نصف سكان الجزائر)قد تحمل العبء الاكبر لعمليات التعبئة والتجميع ففي منطقة قالمة قد خسرت ثلاثة قبائل من 40% الى 50%من مجموع أراضيها،وقبيلة أخرى 85% في حين أن القبائل المجاورة مثل (jammapes) سوى الخمسين (2/5) وفي المنطقة الوسطى من الجزائر أُقتطع من إحدى القبائل في سهل الشلف 12,000هكتار من أصل 039000 هكتار وقبيلة أخرى تجاوزت الخمسين (ARRHreviLLe) حيث لم تبقي لها إدارة الاحتلال سوى4,000 ضمن 8,900هكتار, وعلى الرغم من أن إسم القبيلة التي ذكرناها سابقاً والتي جُردت من أراضيها لم يكن معروفاً على وجه التحديد، إلا أنه يمكننا أن نستنتج مما ذكرناه سابقاً أن هذه العمليات قد شكلت أحد أكثر العوامل مرارة بالنسبة للجزائريين لأن هذه السياسة إقتلعتهم من جذورهم، وتركيبها في أراضي القاحلة و الجدباء(TERRE sterile) أو حصوية أو جبلية.[3] وكذالك أمام الزيادة السكانية للجزائريين وتفتت أراضيهم الزراعية من الميراث وقلة مردودها الهكتاري، قد كانت على نحو 05

[1]– عدة بن داهة ، الإستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962،ط خاصة للوزراء المجاهدين، ج1 ،ص99.

[2] – بشير بلاح ، المرجع السابق ،ص247.

–Jammapes: هو إسم فرنسي وهو عبارة عن وكالة سياحية في عزابة وتعتبر مركز قضاة لولاية سكيكدة .

[3] – عدة بن داهة ، المرجع نفسه، ص ص 107–116–117.

حتى 07قنطار في (الهكتار الواحد) والإنجرافات التي دُمرت حوالي050000هكتار سنوياً، بالإضافة إلى ذالك تقطع الدولة للأراضي الزراعية عن الجزائريين للصالح العام، فإن نصيب الفرد الجزائري من الحبوب قد إنخفض إلى قنطارين خلال سنة 1953 بعدما كان 05قنطار سنة 1871و4 قناطر سنة 1900وهو الامر الذي تطلب إستيراد 900,000قنطار من الحبوب سنة1951، أما من ناحية تربية المواشي التي تمثل الى جانب الحبوب الثروة الاساسية للفلاح الجزائري، قد إنخفض إنتاجها المتوسط هي الاخرى الذي كان يقدرب35 بقرة و156 رأساً من الماشية لكل مائة ساكن بين سنتي 1934-1941 أصبح 23 بقرة و134 رأساً من ماشية لكل مائة ساكن بين 1948-1953[1]، ولأنه يعتبر نشاطًا تقليديًا أساسياً في الإقتصاد الشعبي الى جانب الزراعة دخل في دائرة الخطر بسبب تناقص مساحات البور ومناطق الرعي .[2]

ففي عام 1936 لاحظنا أن الأراضي الزراعية التي كانت تتألف من حوالي 20 مليون هكتار، قد سلب منها الإستعمار تسعة ملايين هكتار وأطلق عليها ملكية الدولة والبلدية، حيث كان يملك للكلون الواحد مايربو على 96 هكتار من أجود الأراضي وأطيبها بينما لايملك الجزائري سوى 4 هكتارات فقط، وكانت معظمها أرض جرداء بالكاد لا تصلح لرعي الماشية.[3]

علاوة على ذالك قد إنخفضت الخدمات في الجزائر بين عامي 1914-1918 لأن التجارة الخارجية قد عرفت صعوبات كثيرة حيث كانت الإستيرادات غير كافية، وبالتالي نقص السكر والفحم والبترول وكذالك كانت الامور بالنسبة للتصديرات بأقل حدة مما أدى هذا الأخير الى تضرر الفلاحة بسبب الجفاف، ففي سنة 1931بدأت تشعر بمضاعفات الازمة العالمية فصارت الوضعية الفلاحية منذرة بالخطر، وإبتداً من سنة 1933كان هناك فائض في الانتاج العالمي، مما أدى إلى إنهيار السوق الريفية في الهضاب العليا، فإستحوذ المضاربون على محاصيل المزارعين بأسعار منخفضة .

---

[1] -عدة بن داهة ،المرجع السابق ، ص ص،404– 405.

[2] – نور الدين علالي و عبد القادر قادير ، السياسة الفرنسية في حجز ومصادرة الممتلكات في الجزائر 1830-1914 ، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر ،2017-2018 ،ص61.

[5] – د/صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين الى خروج الفرنسين (1814-1962) ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2002، ص225-226.

وأستقر الفقر والبطالة في المدن، وهددت المجاعة المزارعين، وقد تضررت البلدان القبائلية بشكل خاص بنقص بيع التين وإنخفاض أسعار النفط، ونستطيع أن نقول أنها كانت كارثية في عام 1945، لدرجة أن الخبز تم تقنين توزيعه بسبب ظهور المجاعة في بعض الدوواير، كما تم تسعير توزيع مواد أخرى، وخاصة السكر والبن، بحيث أنه كان المتضرر الاول من بين الشرائح الفقيرة والمزارعين والعمال والعاطلين من غلاء المعيشة والسوق السوداء بالإضافة الى نقص اليد العاملة توقفت العديد من المشاريع لإنشاء مناطق القابلة للري، كما تضررت الزراعة بنقص الادوات ،مثل نقص القضبان والمحاريث ،وهكذا حرمت القبائل الموالية للسلطة يعني الأدوير والسمالة في منطقة وهران،وأولاد خليفة في عين تمشونت وأولاد القصير في الشلف ،من أفضل أراضيهم ،إضافةً الى ذالك منطقة قالمة التي فقدت بعض القبائل منها أكثر من 50%من أراضيها.[1]

إنخفضت الأراضي المزروعة بشكل كبير، لذالك أدت ثورة1864-1865 إلى تقليص المساحات المزروعة الى الربع من 2,210,000 هكتار في عام 1863 الى 497،000 ،1سنة مضت بسبب نقص اليد العاملة. [2]

ضف الى ذالك تقلص مساحة الحبوب التي يعتمد عليها الجزائريون، من 2.571.892هكتار عام 1876م على سبيل المثال الى هكتار عام 1916 م، وبالتالي كان من الصعب عليهم إدارة موارد التنمية الاساسية،ولذالك سوء التغذية انتشر بينهم وقد صاحب ذالك إنخفاض حاد على مستوى معيشة الجزائريين، وهذا مايؤكده تناقص إستهلاك الحبوب للفرد، فالرجوع الى إحصائيات الخدمات الضريبية ،نجد أن حاجة الفرد الجزائري كانت تقدر بخمسة قناطير سنوياً عام 1871 وبأربعة قناطير عام 1900م، لتنخفض سنة 1941الى قنطارين ونصف من الحبوب .[3]

أما بالنسبة لكروم العنب التي كانت تمثل القلب النابض للإقتصاد الزراعي الإستعماري في الجزائر، ولأن تجارة النبيذ كانت تصديراً، قد تسبب في أضرار جسيمة، فقد نزلت مساحتها هي الأخرى من 396,000 هكتار عام 1954 الى 362,000 عام 1962هكتار، مما نتج عنه

[1]- محفوظ قداش ،المرجع السابق،ص ص ص154-255-296.

[2] – نور الدين علالي و عبد القادر قادير ،المرجع السابق،ص 60.

[3]- ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر منطلقات وأفاق، دار الغرب الأسلامي، بيروت لبنان ،1999،ص30.

تراجع انتاج النبيذ ، وإنخفضت مزراع الكروم أيضاً من 32,952 مزارعاً في عام 1954الى 32141 مزارعاً في عام 1961.[1]

ولقد أدت السياسة الإقتصادية الفرنسية إلى تفكيك البناء الزراعي الجماعي، والذي كان عاملًا قوياً في إستقرار السكان، بحيث لم يتمكن الفلاحون من العودة الى أراضيهم السابقة بصفتهم كمزارعين، كما أُضطر الفلاحون الى البحث عن أراضي جديدة، مع أقل خصوبة وأصبح العديد منهم في الخمسينيات فقط ،مما تسبب هذا الأخير في تفكك الوحدة الإقتصادية العائلية، ومن أثار هذه السياسة على الإقتصاد الجزائري أن خُفضت نسبة الملاك الجزائريين للاراضي التي ورثوها عن أبائهم وأجدادهم , كما خصصت فرنسا مساحات شاسعة من هذه الأراضي الزراعية لزراعة كروم العنب، وهذا ما قلل مساحات الأراضي التي تزرع عليها المحاصيل الحيوية لمعيشة السكان.[2] وقد تراجعت مساحة الملكية الفلاحية للجزائريين من حوالي 3ملايين هكتار عام 1880الى حوالي 1,4مليون هكتار عام1940 وطرد الجزائريين من أراضيهم التي كانت مصدر رزقهم ، حوالي 80% منهم الى أراضي قاحلة، وتحول الجزائريون من ملاك الاراضي الى خمسين أو تجارة يومية أو موسمية، بإستثناء من تجاوز عددهم مليون خمسة لسنة 1914، بحيث كانت أوضاعهم في غاية البؤس ودخلهم لايذكر الذي كان يتراوح بين110و315فرنكًا سنوياً، وقد تعرض هؤلاء الخمسينات والعمال الجزائريين لأبشع إستغلال على وجه الارض، حيث إمتدت ساعات عملهم من الرابعة صباحًا الى السابعة أو الثامنة مساءً ، ولم تتجاوز أجورهم 10فرنكات في منطقة معسكر، على سبيل المثال في عام 1933.[3]

وهكذا أدت الحركة الإستيطانية الفرنسية إلى تفتيت النظام الزراعي الجماعي من خلال القوات العسكرية وبمساعدة سن القوانين التي سمحت ببيع أراضي المؤسسات الدينية وتشجيع رجال الأعمال للحصول على أراضي القبائل والعشائر وأراضي العائلات الجزائرية، ومن أمثلة هذه القوانين نذكرها مايلي :قانون مجلس الشيوخ الصادر عام 1863 الذي حددت بمقتضاه أراضي

[1]- عدة بن داهة ، المرجع السابق ،436.

[2]- شارل روبير أجيرون ،الجزائريون والمسلمون وفرنسا 1871-1919 ،الرائد للكتاب ، ص81.

[3] -بشير بلاح ، المرجع السابق،ص 250.

القبائل إجبارياً وقانون أوارنييه الذي فتت الأملاك الجماعية[1] حيث كان الهدف منه هو القضاء على وحدة القبيلة المتماسكة والمستعدة بصفة جماعية لأي خطر دون تردد لأن القبيلة الجزائرية تقويها الروابط بين أفرادها وتعطيها قوة الصمود، وإذا تعرضت للتقسيم وإنشاء الملكية الفردية يعني ذالك تمكين الادارة الاستعمارية إضافة الى ذالك أن لقانون وارنييه أثار وخيمة على الشعب الجزائري حيث مكن للمعمرين من الدخول الى أراضي العرش وإقامة الملكيات الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية مما يدفع بالجزائريين الى بيع أراضيهم للمعمرين وبشكل مستمر من السيطرة على الاوضاع،[2] وقانون عام 1893الذي أباح ببيع أراضي المسلمين التي يطالب بها الدائنون الفرنسيون وكل هذه التشريعات وغيرها ساعدت على الاستيلاء على معظم الاراضي الخصبة التي كانت في حوزة الريفيين الذين طردوا من السهول المنتجة الى الهضاب الجافة حيث كانت الزراعة أكثر مشقة واقل ايراداً .

وبإلقائنا نظرة على جدول توزيع الاراضي في الفترة مابين 1850-1951 إتضح لنا سياسة إغتصاب ونهب الاراضي الخصبة على مدى مائة عام .[3]

[1] – د/محمد السويدي،مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سيوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر الساحة المركزية –بن عكنون الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 118 - 119.

[2] – حياة قنون ،الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين ،جامعة سيدي بلعباس ص ص ،153 -154.

[3] – د/محمد السويدي،المرجع السابق، ص ص 118-119.

جدول :يمثل توزيع الاراضي في الفترة مابين 1850–1951 والمساحات المخصصة لهم :

السنة	المساحة بالهكتار
1850	115,000
1870	765,000
1900	1982,000
1930	2364,000
1940	2720.000
1951	1727,000

المرجع :محمد السويدي مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ص118 ص 119

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن مساحة هاته الاراضي كانت تتزايد في كل سنة بداية من 1850حتى سنة 1951م وهذا دليل أكبر على أن الحركة الاستيطانية الفرنسية إستخدمت كل الطرق والوسائل لجذب أكبر عدد ممكن من المستوطنين .

وقد أدى إستيلاء المعمرين على الاراضي وتجريد الجزائريين من ملكيتها و تقييد مجال الرعي والغابات، الى تركيز الاراضي التي بقيت في حوزة الجزائريين في المناطق الفقيرة والمرتفعات الجبلية المنعزلة أو المناطق الصحراوية النائية ،وهذا مانتج عنه تراجع الإنتاج الزراعي للجزائريين وطبعه بطابع التأخر والتقهقر،مما أدى هذا الأخير الى إنخفاض في نسبة إنتاج المحصول الرئيسي للجزائريين وهو القمح بحيث كان 80%من إنتاج الحبوب سنة 1860وأصبح 72% عام ولم يتجاوز44% مع حلول عام 1938م. [1]

وبعد إن إستولى الاوروبيون على أفضل الاراضي الجزائرية، طوروا قطاعاً زراعيًا حديثًا ساهم بحوالي ثلثي الناتج العام للبلاد، وأهمل المحاصيل المعاشية ،وفي مقدمتها الحبوب التي اتجهت الى التوسع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية التي تخدم الإقتصاد الفرنسي والمصالح المادية

[1]– ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر منطلقات وأفاق، دار الغرب الأسلامي، بيروت لبنان ،1999،ص41.

للمستوطنين، وأهمها العنب لإنتاج النبيذ الخبيث والحمضيات، والتبغ وكذالك إستغلال الحلفاء والشعب.[1]

ولأن الأرض تعتبر بالنسبة للجزائريين مجالًا شاملًا تعبر عن هويتهم وذواتهم، فإن الإدارة الفرنسية بكل الطرق والوسائل الممكنة قسمت مساحات شاسعة وإستحوذت على الحصة الاكبر من الارض.[2]

المطلب الثاني :على الجانب الاجتماعي.

أولاً: إنتشار الأوبئة والامراض

كانت الحالة الاجتماعية التي نتجت عن قانون الاهالي ماهي الى صورة معبرة عن الحالة الاقتصادية، ولم يكن دور فرنسا في الجزائر خلال هذه الأزمات سوى رصد خسائر بشرية ونتائج وخيمة ، وكذالك ظاهرة المجاعة التي إستفحلت سكان الجزائر سواء في الريف أو في المدن حيث كان الجزائريون يأكلون الأعشاب وبعض النباتات .

وقد قدرة الضحايا من جراء وباء الكوليرا عام 1849م على سبيل المثال الى 9,434 نسمة في محافظة قسنطينة مثًلا، بل الأخطر من ذالك أن هذا الوباء قد أدى إلى إبادة قبائل بأكملها .[3]

وعرفت وهران هذا الوباء في شهر سبتمبر 1834، حيث إنتشر وتفاقم في المدينة نتيجة سوء التغذية والفقر وإنعدام النظافة، وبين5 و10 يناير كانت هناك 25حالةو 13حالة وفاة في المرسى الكبير، مما تسبب هذا الأخير في حالة من الرعب والخوف وإزدياد من عدد الوفيات بين السكان مما دفع الكثيرين منهم لمغادرة المدينة ومناطق بعيدة خوفًا من المرض، بحيث أصبح مشفى الداي غير كاف لمعالجة المرضى الذين تضاعف عددهم ، وتحول مستشفى باب عزون لمعالجة السكان المدنيين .[4]

---

[1] – بشير بلاح ، المرجع السابق ،ص253.

[2] – نور الدين علالي ،عبد القادر قادير ، المرجع السابق ، ص 40.

[3] – د /صالح فركوس، المرجع السابق ، ص212.

[4] – مجاهد يمينة ،مذكرة تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962 ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،2017-2018 ،ص ص 50-51 .

وبلغت حالات الإصابة بمرض الملاريا وحمى المستنقعات والتيفوس (الحمى الصفراء) الى نسبة حدوثها ب168حالة عام 1952.[1]

ونظراً لقلة المرافق الصحية والأطباء، أدى ذالك إلى إنتشار الأمراض المعدية، وخاصة مرض السل، حيث يعتبر من أخطر الأمراض التي عرفتها الجزائر، والتي عرفت انتشارًا واسعاً بسبب عدد من الأمراض الطبيعية والعوامل الإجتماعية، وعلى رأسها السكن الهش والضييق، والإكتظاظ، والإختلاط ،والرطوبة ،وسوء الهواء ,وقلة الإضاءة والتهوية، وقلة النظافة، وسوء التغذية، ومختلف أشكال الحرمان وفي ظل هذه الظروف بطبع قد نجد تضاعف في حالات الإصابة نتيجة التأثير المشترك لعامل القرب وعامل البيئة الذي يشجع على نمو الجراثيم وإستمرارها. [2]

وقد ظهر وباء في الجزائر إسمه الجدري في العهد الاستعماري خلال السنوات الاولى للإحتلال مابين 1833و1831 ،ثم عاد سنة 1837 لينتشر بسرعة كبيرة في وسط الجزائريين، وشهدت هذه السنة إنتشارًا واسع للوباء مخلفاً ذالك عدد كبير من الوُفيات .ففي عام 1838 إنتشر بجيجل عبر المناطق الساحلية الشمالية للجزائر، و في عام 1840 ظهر بشكل حاد في قسنطينة بحيث بلغ عدد المصابين بالجذري 2000 شخص، وقد خلف عدد كبير من الضحايا، وفي نفس الفترة عرفت البليدة ظهور هذا الوباء جسيماً وفي عام 1846 إنتقل هذا الوباء الى المدية بحيث سجلت عدد الوفيات أكثر من 500 طفل خلال شهر أكتوبر ونوفمبر و خلال نفس الفترة عرفت ندرومة هذا الوباء و سجلت عدد كبير من الحالات[3]، كما تسبب وباء الجذري لتلك السنة خسائر بشرية هامة خاصة في صفوف الأطفال، فعم الوباء معظم المدن الجزائرية خلال سنة 1846، إضافة الى ذالك شهدت سنة 1847إنتشاره بمنطقة شرشال وتنس وثنية الحد .وثلث السكان قد أُصيبو بهذا الوباء ثم إنتقل الى سطيف من شهر جويلية من نفس السنة أي 1847 وتلمسان وقسنطينة وباتنة والقالة وشرشال. [4]

[1]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص413.

[2]- يمينة مجاهد، المرجع السابق ، ص 157.

[3] - نفسه ، ص12 .

[4] - نفسه ، ص 59-60.

كما إنتشرت أمراض العيون القاتلة التي أُودت بحياة نحو ثمانين ألف من الجزائريين، إلى جانب إنتشار مرض الملاريا الذي إنتشر في معظم الأطفال وكبار السن .[1]

ومن أهم الأوبئة التي تعرضت لها الجزائر نجد الطاعون (peste).[2]

الذي هو مرض جرثومي معد يظهر على شكل وباء وهذه التسمية مأخوذة من اللاتينية (pestis atra) ومعناه الموت الأسود ،وعرف عند الجزائريين (بالحبوبة)(والمرض الأصفر) أو (الريح الأصفر) .

والطاعون هذا أودي بحياة الملايين و مختلف بقاع العالم لم تسلم منه، وخير مثال على ذالك هو عودة ظهور هذا المرض الفتاك في منطقة وهران في جوان 2003 ، وقد كانت أخر بؤرة له عرفتها المنطقة قد ظهرت عام 1946، وقد تسبب هذا الأخير الذي دامت إمتداد فترته بين 5 جوان و17يوليو2003 في تسجيل 11 وفاة، وقد كان منها وفاة واحدة في منطقة وهرا ن.[3]

كما لاحظنا أن هذا الوباء إنتشر على نطاق واسع في مدينة الجزائر والمناطق الغربية من البلاد، حيث تأثرت منطقتي وهران وتلمسان ومعظم المناطق الواقعة على الشريط الساحلي ،وقد عرف عدد من الضحايا . بتسعة ألاف ضحية [4]،وإستمر هذا المرض في الإنتشار على مدار عامي 1740-1741،وكان إنتشاره واسعاً وبصورة كبيرة في منطقة مستغانم وضواحيها، وفي نهاية 1741 بدأ الوباء في الانتشار إنطلاقاً من شهر أكتوبر ليعود مرة أخرى وبقوة في أبريل في كل من مدينة الجزائر و قسنطينة ،مخلفة خسائر كبيرة تقدر بما يتراوح بين 25 و30 ضحية في اليوم.[5]

وفي سنتي 1867-1868 عانت الجزائر من مجاعة نتيجة حروق الأرض والجفاف وغزو الجراد الذي دمر المحاصيل والخضروات والفاكهة ،مماتسبب أيضا في إنتشار تلك الأمراض الذي ذكرناها سابقاً مثل الكوليرا والتوفيس، وغيرها من أسباب أخرى التي ذكرناها في صفحاتنا السابقة عن إرتفاع الأسعار وهلاك الحيوانات[1]، وإشتدت وطأة المجاعة ،فكانت سنوات1804-1800فترة

[1] – بورقعة خولة ،مذكرة قانون الاهالي 1881 وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية على الشعب الجزائري ،مشروع مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر ، 2015-2016م، ص 68.

[3] – مجاهد يمنية ،المرجع السابق، 19-20.

[4] – بورقعة خولة ، المرجع السابق، 14.

6- المرجع نفسه، ص15.

[1] – عمار عمورة ،موجز في تاريخ الجزائر .دار الريحانة للنشر والتوزيع ،ط الاولى،2002، ص120.

قاسية وضائقة وخانقة عانى منها السكان بسبب تعاقب الكوارث المتعددة بدون إنقطاع وأكبر مثال على ذالك مجاعة قسنطينة التي عرفت أزمة القحط سنة 1804 بقسنطينة[1] .

وهكذا بقي الجزائريون بلا موارد وأُجبرو على أكل الحشيش ولحوم القطط والكلاب ، مما أضطر الكثير منهم إلى النبش عن الموتى في القبور لأكل لحومهم، أما المعمرين الأوروبيون، فقد كانوا في مأمن من هذا البلد، وبدلًا من أن يقدمو لهم يد المساعدة الإنسانية، طلبوا من السلطات الفرنسية بترحيلهم إلى منازلهم محل ما كانوا يبحثون عن بقايا الأطعمة ،و هذه المجاعة قد مست أغلب مناطق البلاد، خاصة مدينة قسنطينة والهضاب العليا، التي كانت نتيجتها وفاة حوالي 500000جزائري .[2]

والهدف من ذالك القول أن هذا المرض قد إنتشر في المناطق الريفية وشبه الريفية المزدحمة بالناس، و التي تتميز بضعف خدمات الصرف الصحي، فضلًا عن إنتشار القوارض بشكل كبير .

وسنبلغك أيها القارئ الكريم أن السلطات الإستعمارية لم تقم بأي دور إنساني بل تركت الجزائريين يموتون جوعاً ومرضًا وحرمانًا، وهذا ليس بغريب مادام الإستعمار يسعى إلى إبادتهم ومحوهم من الوجود لكن الله خير حافظ وهو أرحم الراحمين وتستمر الأمة الجزائرية رغم الداء والأعداء. [3]

ثانياً: الهجرة الجزائرية

الهجرة ظاهرة قديمة تتمثل في تنقل الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية أوهروباً من الإضطهاد السياسي أو الثقافي أو الحروب المدمرة أو من الكوارث الطبيعية الخطيرة ،وقد كانت الهجرة تنقسم عادةً إلى هجرية داخلية وهجرية خارجية، وقد حصرت الجزائر بشعبها في رحابة وأصبحت الحياة فيها لاتُطاق حين سادها ظُلم الإستعمار وظلامه ونتائجه الطبيعية من الجهل والفقر والمرض والبؤس العام بسبب هذا القانون، مما جعل هذا الأخير إلى

[1]- يمينة مجاهد ، المرجع السابق ، ص 60 .

[2] - عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر ، المرجع السابق ، ص 119-120.

[3]-د/ صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص213.

مغادرة جمهور من أبنائها بحثاً عن أفق أرحب وحياة أكثر سخاء، فقد كانت الهجرة الجزائرية الى الخارج والداخل .[1]

أ- الهجرة في الجزائر ودوافعها:

إن للهجرة أسباب ودوافع دفعت بالجزائريين إلى مغادرة وطنهم مكرهين مرغمين،ومن هذه الدوافع ماهو سياسي وماهو إقتصادي وإجتماعي وأخر ثقافي ،وكلهم قوانين غير عادلة في حق الشعب الجزائري أفراداً وجماعات ويمكن إيجازها فيما يلي :

1- قانون إلحاق الجزائر مباشرة وإعتبارها جزءاً إقليمياً تابعاً لفرنسا منذ إقرار سنة 1834 ،الذي أصدره ملك فرنسا لوي فيليبي لما قرر غزو الجزائر.[2]

2- الإستيلاء على أجود الأراضي إذ أنه خلال قرن من الأحتلال سنتي 1830-1929 كان الإستعمار الفرنسي قد بني قرية إستيطانية وزرع مايقارب من مليون هكتار على الأُروبيون من أجود أراضي الجزائر ،والذي أدى إلى تفاقم الهجرة هو أن الاراضي المسلوبة قد تحولت إلى إنتاج محاصيل تجارية إستهلاكية تخدم حاجيات الأُوروبيون خاصتاً الكروم (الخمر).

3- محاولات التنصير الذي قام به لافيجري وغيره لتحويل الجزائرين عن عقيدتهم الإسلامية .[3]

4-خوف الجزائريين من نشأة أبنائهم في وسط إستعماري حيث أغلب الاهالي كانو يحرصون كل الحرص على نشأة إسلامية عربية المنهج[4]، بحيث أنهم كانو يحاولون طمس شخصيتهم العربية الإسلامية وجعلهم يخرجون عن دينهم .

5-طرد الجزائريين من أراضيهم وحرمانهم منها وتغيير طبيعة منتجاتها إلى إنتاج الكروم وبناء المستوطنات الاوروبية .

6-سن قانون الأهالي بحيث أنه كان بالنسبة لهم قانون قاسي. [1]

---

[1] - بشير بلاح ، المرجع السابق ، ص317.

[2] - د /محمد بن براهيم الجندلي ، في فصول العناب شيء من التاريخ والنضال والمعاناة السياسية الشعوبية الاستعمارية في تاريخ المغرب العربي الحديث خلال القرنيين 19و20م ، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ج2، 73.

[3] - حميدة عميراوي ،أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1854 ، خاصة وزارة المجاهدين ، ط.خ ،ص ص50-51.

[4] - نور الدين علالي ،عبد القادر قادير ،المرجع السابق ، ص74.

[1] - بورقعة خولة ، المرجع السابق ، ص70.

7-خنق الحريات ومحاصرة الفرد الجزائري ومُطاردته أمنياً.

8-الفقر الذي يعيشه الجزائري مقارنة مع المستوطن الأوروبي الذي يعيش في الرخاء .

ب- الهجرة نحو البلاد العربية الإسلامية

بدأت الهجرة الجزائرية بالإتجاه نحو العالم الإسلامي في نهاية القرن التاسع عشر وكانت فردية أحياناً وأحياناً أخرى جماعية، فلقد هاجرة عائلات كثيرة من مليانة سنة 1899ومن سطيف سنة 1910وقسنطينة سنة 1911أما فمن أشهر هذه الهجرات فكانت تلمسان سنة 1911حيث غادر أكثر من 1200 عائلة إليها. [1]

وقد بلغ عدد مهاجرينا في سوريا نحو 20.000 مهاجر في عام 1911 ،وحوالي نفس العدد كان في المغرب في ذالك الوقت ،تقريباً بحسب مجلة العالم الإسلامي ،وقد لا يكون عددهم أقل من ذالك في الجارة تونس،أما بالنسبة لمصر وشبه الجزيرة العربية وفلسطين وتركيا فقد قدرها الدكتور أبو القاسم سعد الله بناءً على مصادر فرنسية و إستناداً على بعض الظروف السياسية بنحو: 10 إلى 000 ,15 في مصر، و5 إلى7.500في شبه الجزيرة العربية و 2,500 إلى 3,000 في فلسطين و5 الى6,000 في تركيا الحالية بالإضافة إلى أرقام أخرى وُجدت في إيران والهند والدول العربية في الإمبراطورية العثمانية ،وقد حظي الجزائريون في المشرق بسمعة طيبة وإحترام كبير بين المسلمين بسبب شهرتهم كمجاهدين ودُعاة للوحدة الإسلامية .[2]

وقد إشتهرت عائلات كثيرة منهم في هذه البلدان التالية،حتى أنه قد برز أبناؤها في العلم والتجارة ،ولعل من بينهم المشارفة والأعرج والمجاوي بالمغرب ،والمدني والثعالبي بتونس،وإبن العنابي الكباطي في مصر،وفي دمشق عائلة الأمير عبد القادر التي حملت إسم الجزائري ،وعائلة المبارك والسمعوني ،وفي ليبيا عائلة السنوسي ،وفي الحجاز عائلة العقبي وإلى جانب الهجرة للإقامة هناك هاجروا لطلب العلم بالزيتونة أو الأزهر والعودة .[3]

ج-الهجرة نحو فرنسا :

[1]- أحميدة عميراوي ، المرجع السابق ،ص ص 51-52.

[2] -بشير بلاح ، المرجع السابق، ص321.

[3]- عثمان سعيدي ،الجزائر في التاريخ ، المرجع السابق ، ص656.

فقد كانت خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكانت محدودة للغاية حيث إقتصرت على مجموعة من مستخدمي المعمرين وبعض المغامرين والتجار ووفقاً إلى إحصائية قدمتها الإدراة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر سنة 1912فإن عدد المهاجرين الجزائريين لم يتجاوز430000 بحيث قد إستقر غالبيتهم في المناطق الشمالية من فرنسا، وبعد صدور قانون 1914القاضي بتسريح الهجرة التلقائية إزداد عدد المهاجرين، وبعد إنتهاء الحرب الاولى قد وصل عددهم إلى270000 مهاجراً وإستمر العدد في التزايد حتى صار يُقلق السلطات الفرنسية، وهذا ماجعل المعمرون يطالبون بتوقيفها وبذالك تم إتخاذ عدة إجراءات للحد منها سنة1920.[1]

وقد زاد عدد هؤلاء المهاجرين من حوالي 4 إلى5 ألاف عام 1912والى مايزيد قليلًا عن 80,000 مهاجر عام1918، و74,000 عام 1939 ،وكانوا يعملون بشكل خاص في قطاعات الصناعات العسكرية والميكانيكية والبناء والأشغال العمومية والمناجم والنقل ،ويرتكز معظمهم في مناطق الشمال,وباريس ومرسيليا وليون .[2]

ولهذا السبب نُلاحظ أن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا ترجع في الغالب إلى قلة الأراضي التي بقيت في حوزتهم و توفير الغذاء لهم ،ويدعم هذا القول أن المناطق المهاجرة في الجزائر هي المناطق التي إختل فيها التوازن بين السكان والموارد الزراعية كما هو الحال في المناطق المكتظة بالسكان حول مدن الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة وهي المناطق التي ظهرت في ضواحيها تجمعات سكان الأكواخ والأحياء القصديرية .

إذا فهجرة الجزائريين إلى فرنسا يمكن أن نطلق عليها (هجرة جوع)،و هي ليست بالضرورة أن تكون نتيجة لنزعة قطرية بين السكان للإنتقال إلى طبيعتهم البدوية، وهي أيضا ليست ناتجة عن عوامل حضارية تأثر بها السكان بحيث أنهم فضلو الوسط الحضاري الفرنسي على وسطهم الجزائري كما يدعي ذالك بعض الكتاتيب للفرنسيين. [3]

أما بالنسبة للهجرة الداخلية،فخلال السنوات الأولى من الإستقلال حتى سنة 1966 ،نجد أن 85% من النازحين نحو المدن الكبرى هاجروا أصلاً من الريف بحثًا عن العمل ،كما لاننسى

[1]- حميدة عميراوي ،المرجع السابق، ص 52.

[2]- بشير بلاح ، المرجع السابق، ،322.

[3]- د/محمد السويدي،المرجع السابق ، ص 65.

أن حرب التحرير 1954-1962 جعلت قوات الإحتلال تركز عملياتها الحربية في المناطق الريفية. مما أدى هذا الامر إلى تدمير مئات القرى والألآف من الأراضي ،وهي الأماكن التي لجأ أصحابها في غالب الأوقات إلى ضواحي المدن من أجل الأمن ،في حين جمعت سلطات الإحتلال قسماً من المواطنين في مراكز التجمع والمعسكرات التي أُطلق على 1200 منها ومن بين 3425 محتشداً سنة 1958 إسم ضمن مشروع قسنطينة المشهور ،وهذا كله يهدف إلى منع سكان الريف من الإتصال بالثوار وتسهيل مهمة مراقبة تحرك السكان لهذا كله إستمرت الهجرة الداخلية من الريف الى المدن وإستمرت معها ظاهرة المدن والأكواخ القصديرية كمشكلة حادة تواجه الدولة الجزائرية الحديثة بعد الاستقلال ولم تتمكن من مقاومتها إلا في نطاق محدود. [1]

وكانت أكثر المناطق التي خرج منها المهاجرون هي الأفقر والأكثر حرماناً، مثل القبائل الصغرى والكبرى ،وندرومة ومغنية ،حتى وصل عدد المهاجرين عام 1939اكثر من 700000وقد نتج عن هذه الهجرة سلبيات وإجابيات نذكر منها مايلي :

1- السلبية:

- إستفادة فرنسا الكبيرة من هجرة الجزائريين لستغلال السواعد الشابة في إعادة بناء فرنسا المخربة نتيجة الحرب العالمية الأولى كمستخدمين غير دائميين خلال الإضربات العمالية.

- بروز مشكلة الهجرة في الأوساط السياسية الفرنسية التي أصبحت تدخل ضمن برامج الأحزاب الفرنسية أثناء الحملات الانتخابية. [2]

- ومن سلبيات حالة المهاجرين في الخارج فهم يعيشون حياة قاسية إذ يرضون لأقل دخل يُعطى لهم مقابل العمل الشاق الذي يتعبون من أجله في فرنسا أو في بلدان أخرى وكذالك من أجل بعثة لعائلاتهم في أرض الجزائر والذين يعيشون هُم كذالك حياة صعبة .[3]

2-الاجابية :

- مساهمة المهاجرين الى الشرق الأدنى بصحفهم وجهادهم في إتضاح وتعميق حركة الجامعة الإسلامية والحركة الإصلاحية وتأثيرهم أيضاً على إخوانهم في الجزائر.

[1] - د/محمد السويدي ، المرجع السابق ، ص ص ، 65 -66.

[2] - حميدة عميراوي ، المرجع السابق، ص ص 52 -53.

[3] - بورقعة خولة ، المرجع السابق ، ص74.

– قيام العناصر الوطنية المهاجرة إلى فرنسا بدور بارز في نشأة الحركة الوطنية نظرًا لإكتسابها خبرة عسكرية وإتصالها برجال الشرق والغرب (كالزعيم الإسلامي شكيب أرسلان الذي كان لاجئاً بجنيف) وتعرفها على قواعد وتقاليد العمل السياسي والنشاط النقابي وحرية الرأي والصحافة وعلى القوانين الإجتماعية التي تحمي العمال وغير ذالك من النظم والمفاهيم الإجتماعية والسياسية الحديثة وأبرز مثال على ذالك الأمير خالد ومصالي الحاج اللذين عاشا مُدة في فرنسا وعملا في الجيش إما إنخراطاً (الأمير) أو تجنيد(مصالي).

– مساهمة المهاجرين إلى فرنسا في توفير لقمة العيش لعشرات الالآف من العائلات الجزائرية .[1]

ومما ساعد على كثرة هذه الهجرات هو الإغراءات من طرف الدعايات التي أطلقها المهاجرون الاوائل لعائلاتهم الباقيين بالجزائر للطمأنة على الأحوال والأجواء الأمنة والظروف الجيدة والرفاهية المتوفرة لديهم ،لاسيما في شروط الحرية والعمل والتجارة والتوظيف في البلدان التي هم فيها ,وهذا ماخلق لذويهم حماساً وتحفزاً و الإلتحاق بهم إلى المشرق هروباً من الجحيم الذي هم فيه. [2]

كخلاصة جزئية من الجوانب التي ذكرناها سابقاً أن كل هاته الأثار التي نتجت عن السلطات الإستعمارية كانت كلها مُكرسة لفرض الهيمنة على البلاد والشعب ،وتكريس قواعد جديدة في كل مرة في عمليات القمع والإضطهاد، وجميع الأدلة التاريخية تؤكد أثارها السلبية على البنية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للشعب الجزائري .

لذالك فأن هذه الجوانب كانت تُمثل أخطر سلاح،وأن هذا الإحتلال إستمر في إنتهاك حقوق الإنسان الجزائري مع إستمرار العمل بقانون الأهالي رغم خروجهما عن المعايير المنصوص عليها في حقوق الانسان، والتي تعتبر من الأساس معايير غير أخلاقية كونها أعطت مُطلق الصلاحية للسلطات الإستعمارية أثناء تطبيقها للإبادة الجماعية والتهجير والنفي والتعذيب والتشريد والتجهيل والتفقير وغيرها ،فهذه كلها إنعكاسات سلبية للغاية مست جميع الجزائريين وفي جميع المجالات والميادين .

خلاصة الفصل

[1] – بشير بلاح ، المرجع السابق ،ص ص322-323.

[2] – د.محمد بن براهيم الجندلي ، المرجع السابق، –ص–ص،81-82.

أصبحت الجزائر ملكاً لهم ليفعلوا فيها مايشاؤون، مما أدت هذه الإجراءات التعسفية إلى إفقار وتدهور الحياة الإقتصادية للجزائريين ،فأصبح الشعب الجزائري كما وصفه فرحات عباس في كتابه ليل الإستعمار الفرنسي(يتخبط وسط مجاعة يعجز القلم عن وصفها ،مما دفع البعض منهم الى الهجرة نحو فرنسا لكسب قوته)[1]. وكل هذا فعلته فرنسا من أجل فرنسة الاراضي الجزائرية لاغير.

[1]- عمار عمورة ، المرجع السابق،ص119.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع قانون الأهالي وإنعكاساته على المجتمع الجزائري توصلنا لعدة إستنتاجات أهمها:

1-كان هدف السلطة الإستعمارية الفرنسية في سن مجموعة من القوانيين التعسفية الزجرية ورغبتها في إخضاعهم وجعلهم يقبلون بالوجود الفرنسي المحتل، وكان لهاته الأسباب أثراً عميق في نفوس الفرد والمجتمع الجزائري ،ولتقوية شوكة المستوطن الذي حاول أن يبرز وجوده منذ دخوله للجزائر ولقد أرغم فرنسا بضرورة تطبيق هاته القوانين من أجل إسقاط الحكم العسكري ليصبح مدنياً .

2-سعت فرنسا إلى سن هاته القوانين منذ 1870مُنذ إنتفاضة المقراني ولكنها لم تطبق على أرض الواقع إلى سنة 1881 وقد إحتوت على عدة مخالفات وصلة تقريباً إلى 41مخالفة ولم تُبت على معايير ثابتة بل كانت تتغيير حسب ما يخدمها المستوطنين .

3-إحتوت هاته المخالفات كما ذكرنا الى41 مخالفة ومنها 13 مخالفة لم تتغيير وبقيت ثابتة أصبح الجزائريين يعيشون في أرضهم وموطنهم كغرباء، فلقد سُلبت منهم الأراضي نتيجة لسياسة القوانيين التي أصدرتها فرنسا حيث طالبتهم بدفع ملكية ونحن نُدرك أن الوثائق لم تكن تُوثق فإتخذت من ذلك زريعة لسلب الأراضي وإعطائها للمعمريين المستوطنين مما أدى الى إنتشار الفقر والمجاعة وبالتالي العمل في أرضهم كخماسين ....الخ .

4-أن الإستعمار لجأ إلى مصادرة الأراضي الجزائريةحيث أن هدفه لم يكن ينحصر في الإستيطان فقط وإنما عمد على سياسة الإستحواذ على أفضل وأجود الأراضي التي يمتلكها الجزائريين بهدف إفقارهم ،ولأن السبب الرئيسي للإحتلال لم يكن إجتماعي أو سياسي فحسب وإنما إقتصادي محض ، حيث سلب منهم مصدر عيشهم وعزهم الذي يكاد يكون مصدر رزقهم الوحيد بالنظر إلى ماتُمثله الارض من هوية وأصالة بالنسبة لهم

5-ومن نتائج هذا القانون إنتشار الفقر المقدع والحرمان مما أدى بهم إلى الهجرة لأماكن بحثاً عن حياة أأمن وأرق كما أنهم قد فوجؤ بالمعاملة التي كانت تعكس وجهة نظر فرنسا في الجزائر.

6-نمو الوعي لدى الجزائريين من خلال الجمعيات والنوادي التي كان لها دور فعال في إيقاظ المجتمع الجزائري والتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية وهذا كان دافعًا لظهور الحركات والاحزاب السياسية التي كانت تُندد بإلغاء القوانين التعسفية ومن بينها قانون الاهالي .

7-بروز المواقف الشعبية الرافضة لجميع القوانين التي صُدرت في ظل قانون الأهالي وإندلاع ثورات شعبية ومن بينها إنتفاضة المقراني والشيخ الحداد .....الخ.

8-بمقتضي هذا القانون إكتسبت السلطة الإدارية إختصاصات وصلاحية السلطة القضائية وسقطت بذلك الضمانات المألوفة بحرية الأفراد بحجة المحافظة على السلطة وإقرار النظام وهذه يمكن إجمالها في سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون محكامة من أجل المحافظة على الأمن العام .

9-من خلال دراستنا لموضوع قانون الاهالي والتمعن في مواده ندرك أن هاته الأحكام المدنية خدمت المستوطن وجاءت في صالحه أكثر من الجزائريين إنطلاقاً من حرمانهم من أدنى الحقوق و منع التجوال إلا برخصه وهنا نجد دافعاً قوياً لتضييق الخناق عليه من جميع الهجمات وبالتالي فتح المجال للمستوطنين سواء الإوروبين أواليهود.

الملاحق

الملحق01:الجمعة ،2022/05/17 ،14:57،موضوع ،كيف كانت الجزائرقديمًا .

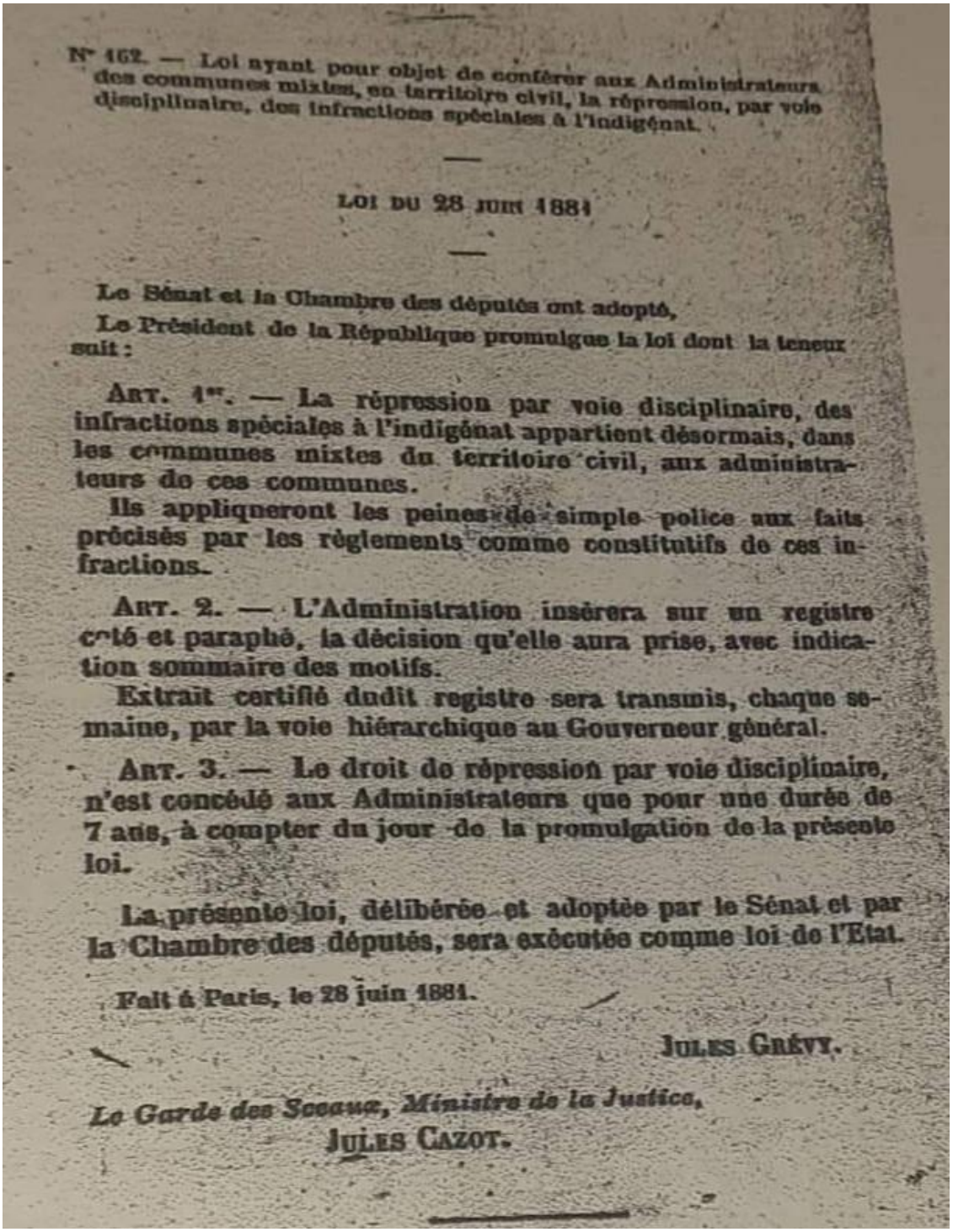

N° 162. — Loi ayant pour objet de conférer aux Administrateurs des communes mixtes, en territoire civil, la répression, par voie disciplinaire, des infractions spéciales à l'indigénat.

—

LOI DU 28 JUIN 1881

—

Le Sénat et la Chambre des députés ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

ART. 1er. — La répression par voie disciplinaire, des infractions spéciales à l'indigénat appartient désormais, dans les communes mixtes du territoire civil, aux administrateurs de ces communes.

Ils appliqueront les peines de simple police aux faits précisés par les règlements comme constitutifs de ces infractions.

ART. 2. — L'Administration insérera sur un registre coté et paraphé, la décision qu'elle aura prise, avec indication sommaire des motifs.

Extrait certifié dudit registre sera transmis, chaque semaine, par la voie hiérarchique au Gouverneur général.

ART. 3. — Le droit de répression par voie disciplinaire, n'est concédé aux Administrateurs que pour une durée de 7 ans, à compter du jour de la promulgation de la présente loi.

La présente loi, délibérée et adoptée par le Sénat et par la Chambre des députés, sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 28 juin 1881.

JULES GRÉVY.

Le Garde des Sceaux, Ministre de la Justice,

JULES CAZOT.

ملحق 2 : اصدار قانون الانديجانا ل 1881م[1]

[1] - د/محمد بليل ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، مصدر B.O.A ,1881 , p266

الملحق 03 :الجمعة 2022/05/17، 15:00سا، بوابة الجزائر، جريمة تجهيل الشعب الجزائري كبرى كبائر فرنسا في الجزائر .

الملحق 04 : الجمعة 2022/05/17، 14:51سا ، النهار العربي ، اقرار قانون تجريم الاستعمار في الجزائر .

الملحق05:الجمعة،2022/05/17 ،14:54مظاهر السياسة الاستعمارية في الجزائر

الملحق 06:الجمعة ،2022/05/17 ، 14:53، تذكرة نجاح ،ظروف نشأة قانون الأهالي .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1- حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الرغاية ، الجزائر ، 2006 .

ثانياً: المراجع

1.أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية 1860-1900، ج1 ، دار المغرب الاسلامي.
2.أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ،ج2، دار المغرب الاسلامي .
3.أجيرون روبير شارل ، الجزائريون والمسلمون وفرنسا 1871-1919 ، الرائد للكتاب .
4.بن خليف عبد الوهاب ، تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال ،وزارة الثقافة الجزائرية ،2013 .
5.جمال قنان، مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة 1882-1914، مجلة الصادر .
6.جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الحديث والمعاصر .
7.حميدة عميراوي ، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الوطنية في قطاع الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)، دار البعث قسنطينة الجزائر .
8.حميدة عميراوي ،أثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-185
9.حياة سيدي صالح ،اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين،دار الهدى ،2012.
10. حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة اراضي الجزائريين خلال القرن 19 ،جامعة سيدي بلعباس
11. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري ,ديوان المطبوعات الجامعية ,الساحة المركزية ,بن عنكون ،الجزائر.
12. إبراهيم مياس ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ، غرناطة وزارة الثقافة 2013 .
13. رشيد فارح ،التنظيم القضائي إبان الاحتلال بين العام وتمييز الاعمال الملتقى الوطني حول القضاة إبان الثورة التحريرية ،منشورات المجاهدين الجزائر، 2007 .

14. صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين الى خروج الفرنسين 814-1962 ، دار العلوم.
15. صالح فركوس ، تاريخ الجزائر و ماقبل التاريخ الى غاية الاستقلال المراحل الكبرى ، دار العلوم ، 2005 .
16. عبد الباسط فلقاط ،سياسة الاحتلال الفرنسي إتجاه القضاء الاسلامي في الجزائر1832-1892، وزارة الشؤون الدينية والاوقاف، قسنطينة عاصمة الثقافة العربية،2015.
17. عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ج5 ،شركة دار الامة ،2010 .
18. عبد القادر حلوس سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ،ط2010،برج الكيفان الجزائر.
19. عبد الله مقلاتي ، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر 1830-1962 ، وزارة الثقافة الجزائر ،منشورات سيدي نايل ،1585-2013.
20. عثمان سعيدي الجزائر في التاريخ .
21. عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر, 1830-1962ج1, ط،خاصة للوزراء المجاهدين .
22. عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر, 1830-1962ج2، ط،خاصة للوزراء المجاهدين .
23. عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ الى 1962 ، الجزائر عامة ،ج1، دار المعرفة ،2006 .
24. عمارة عمورة موجز في تاريخ الجزائر ,دار الريحانة للنشر والتوزيع ,ط الاولى، 2002.
25. كمال بيروم الحركة الوطنية بمنطقة المسيلة
26. لوكوزا نميزون أوليفيه ، في نظام الاهالي تعريب العربي بوينون ، منشورات السائحي (ب-م-ن)2011.
27. محفوظ قداش ، جزائر الجزائريي1830-1954 ،ط،خاصة وزارة المجاهدين .
28. محمد بن ابراهيم الجندلي ج2 في فصول العناب شئ من التاريخ والنضال والمعاناة السياسية الشعوبية الاستعمارية في تاريخ المغرب العربي الحديث خلال القرنين 19و 20.
29. محمد علي داهش ، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر .

30. مقلاتي عبد الله ،المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1859، ديوان المطبوعات الجامعية،2014 .
31. مقلاتي عبد الله، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (جزائر –تونس –المغرب –ليبيا)دار الحكمة للنشر، الجزائر ،2010.
32. ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق ،دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 1999.
33. بوضرساية بوعزة ،سياسة فرنسا البربرية الجزائر 1830-1930وإنعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010 .
34. يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية .

المجلات

1. ولد النبية كريم ، سياسة الاخضاع وقوانيين الانديجينا من خلال أرشيف الادارة الاستعمارية في الجزائر الأنديجينا المركز الجامعي الوادي ، العدد 02 ، 2011.
2. قوانين محمد زين، نظرة على الاحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات .مجلة الواحات للبحوث والدراسات ,قسم التاريخ جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس, العدد1(2012) :46- 52.

المذكرات

1. -مذكرة السياسة الفرنسية في حجز ومصادرة الممتلكات في الجزائر 1830-1914،مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر ، من اعداد الطالبين نور الدين علالي وعبد القادر قادير ،السنة الجمعية 1438-1439هـ/2017-2018م .
2. -مذكرة قانون الاهالي وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية على الشعب الجزائري ،مشروع مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر من اعداد الطالبة بورقعة خولة ،2016/2015م.

3. -مذكرة تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962 ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ،2017، من اعداد الطالبة مجاهد يمينة2017 -2018م.
4. مذكرة المنظومة القمعية الزجرية الفرنسية في الجزائر قانون الاهالي1881-1944،مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ،إشراف حميد قريتلي ،الدكتور يحي فارس بالمدية ، من إعداد الطالبتين ام النون ولد عبد القدوس وعائشة فرجاوي ،السنة الدراسية 1436-143هـ،2015-2016م.

المواقع

1 . علي بدر ، مقال ، السياسة الاستعمارية ،موقع ، السبت 21يوليو 2019، https/mkaeh.com.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الاهداء.....

الشكر والعرفان.....

قائمة المختصرات .....

مقدمة .....

الفصل الأول: السياسة الاستعمارية: 1834–1881

تمهيد **6**

المبحث الأول : ماهية السياسة الإستعمارية 1881.1834م..... **7**

المطلب الأول : تعريف السياسة الاستعمارية 7

المطلب الثاني :أهداف السياسة الأستعمارية 8

المطلب الثالث : مظاهر السياسة الإستعمارية 9

أولًا :مصادرة الأراضي..... 10

ثانياً: سياسة الاستيطان 11

ثالثاً: سياسة التنصير 12

رابعاً :سياسة فرض الضرائب 13

خامساً :سياسة التجهيل والفرنسة 14

سادساً :الإبادة الجماعية 15

المبحث الثاني:الظروف المحيطة بقانون الأهالي **17**

المطلب الأول: مفهوم قانون الأهالي code de Iindigenat 17

المطلب الثاني: دوافع صدور قانون الأهالي 18

المبحث الثالث: محتوى قانون الأهالي..... **20**

المطلب الأول: تحليل مضمون القانون..... 20

المطلب الثاني :التغيرات التي طرأت على القانون.....23
المطلب الثالث: أهداف قانون الأهالي 25
خلاصة الفصل 27
الفصل الثاني :ردود أفعال الأحزاب والجمعيات من القانون وإنعكاساته
المبحث الأول:موقف الأحزاب والجمعيات من القانون وإنعكاساته. 29
المطلب الأول : رد فعل الجمعيات من القانون: 29
أولا: حركة الاحتجاج وتقديم العرائض 29
المطلب الثاني : رد فعل الأحزاب من القانون.....33
أولا: حركة الشباب الجزائري (الجزائر الفتاة): 34
ثالثا: جماعة النخبة الجزائرية.....35
رابعا: كتلة المحافظين: 35
خامسا: حركة الامير خالد (1919- 1925): 35
سادسا: فيدرالية نواب مسلمين الجزائريين 36
سابعا: المؤتمر الإسلامي الجزائري: 36
ثامنا: تجمعات المنتخبين.....37
تاسعا: نجم شمال أفريقيا 37
عاشرا: حركة جمعية العلماء المسلمين.....38
الحادي عشر: الحزب الشيوعي 38
المطلب الثالث: ردت فعل الشعب.....39
المبحث الثاني : إنعكاساتة على الإقتصاد والمجتمع.....41
المطلب الأول :على الجانب الإقتصادي.....41
أولا: إرهاق الجزائريين بالضرائب 41

خلاصة الفصل **58**
المطلب الثاني :على الجانب الاجتماعي. 49
أولا: إنتشار الأوبئة والامراض 49
ثانيا: الهجرة الجزائرية 52
خاتمة **60**
قائمة المصادر والمراجع **63**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية .أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

المرجع :القرار الوزاري رقم :933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): الخير زهراء

الصفة :طالب، أستاذ باحث، باحث دائم : طالبة

الحامل(ة)لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 118982000700160007

والصادرة بتاريخ : 2017/01/11 عن: دائرة رقان

المسجل(ة)بكلية: العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية قسم : العلوم الانسانية

المستوى: ماستر تخصص: المغرب العربي المعاصر

والمكلف(ة)بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه). عنوانها:

عاشور الجعدي وتأثيره على الشعب الجزائري 1887م

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:.....

إمضاء المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية .أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

المرجع :القرار الوزاري رقم :933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): لعروسي فاطمة الزهراء

الصفة :طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل(ة)للبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119990007001120000

والصادرة بتاريخ: 13/12/2017 عن: دائرة تيمي

المسجل(ة)بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية قسم: العلوم الإنسانية

المستوى: ماستر تخصص: المغرب العربي المعاصر

والمكلف(ة)بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:

قانون الأحوال الشخصية وتأثيره على الشعب الجزائري 1870م

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:

إمضاء المعني

الملخص :

انتهجت الإدارة الفرنسية منذ بداية الاحتلال الفرنسي سياستها الاستعمارية للقضاء على الكيان الجزائري وطمس شخصيته الوطنية منتهجة جملة من القوانيين الردعية قامت بسنها على الشعب الجزائري ومن بينها قانون الأهالي أو مايعرف بقانون الانديجينا الذي يعتبر مجموعة من القوانين التعسفية التي مهدت لها منذ 1870 عهد الجمهورية الثالثة وباشرت في تطبيقها على الشعب الجزائري في28جوان 1881، إلا أن هاته القوانين الردعية لم تكن في صالحهم بقدر ماكانت تخدم المستوطنين لذا فإن الشعب والجمعيات والفئات المثقفة تصدرت لهذا القانون المجحف في حق الجزائر التي تعتبر سبباً في ظهور بوادر الحركة الوطنية .

الكلمات المفتاحية : قانون الاهالي، الاحتلال الفرنسي، الشعب والجمعيات

since the beginning of the French occupation, the French administration has pursued its colonial policy to eliminate the Algerian entity and obliterate its personality ,using a number of criminal deterrent laws, including the People's law, or what is known as the lndigna law. which is a set of arbitrary laws that paved the way for it since1870, the era of the Third Republic. and began to apply it to the Algerian people. june28- 1881. However these deterrent laws were not in their interest as much as they served the settlers Therefore the people, associations and educated groups came to the fore for this unfair law against Algeria which is considered a reason for the emergence of the signs of the national movement.

Keywords: people's law, French occupation, people and associations